من مبهمات سيبويه:
"وقال غيره"

بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري

الأستاذ المشارك بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية

المدينة المنورة

الحمد لله ذي المنن، والصلاة والسلام على نبينا محمّد خاتم النبيين، وعلى جميع الآل والصحب الغُرِّ الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا بحث في زُويّة من زوايا كتاب سيبويه؛ وكم في الزوايا من خبايا؛ وهو بحث يحاول جاهداً أن يكشف إبهاماً يُعَدُّ بحقٍّ مشكلاً من مشكلات الكتاب؛ وهو: من المعنيُّ بقول سيبويه: "وقال غيره"؟؛ وهو من جملة مبهمات كتاب سيبويه؛ وما أكثرها، وما أشد غموض بعضها!.

وتظهر أهمية البحث في ثلاث نقاط:

١/ الكشف عن جزء مهم من مبهمات سيبويه، وتعيين المبهم، وهو مما لم يُدرس ولم يُبحث.

٢/ محاولة تسليط الضوء على شيء من فكر سيبويه الذي يشي به أسلوبه؛ مما لم تتكلم عنه المصادر، ولم يتناوله الدارسون بحسب علم الباحث، وبإفادة المعنيين بسيبويه.

٣/ إعادة تدوين شيء من حقبة تأريخية للنحو العربي كاد يطويها الزمن، مع تناثر شذرات دونتها مصادر تأريخ النحو وتراجم رجاله؛ غير أنها للإنشاء والإطراء أقرب من الحقائق العلمية الثابتة؛ على ما سيأتي بيانه (بمشيئة الكريم الوهاب).

وهذا البحث استنفد وقتاً طويلاً، وجهداً مضنياً، وعانى وعورة الطريق، وجَدْبَ المصادر، ووقف على تفاسير ونصوص متعارضة أشد التعارض؛ وبذل جهداً شاقّاً في التدقيق في نص كتاب سيبويه، وضبْطه، والإشارة إلى اختلاف نسخه؛ لأن نص سيبويه حتى اليوم ما زال في حاجة إلى مزيد تثبُّت، ومزيد عناية؛ والبحث يأمل أن يكون اجتهاده في كل ما دوّنه صواباً.

ولست أقول هذا الكلام إلا ليُعلم مقدار العنت الذي قابلني في إعداده، وليجد لي عذراً من رأى فيه رأياً آخر غير ما سطرته؛ وفوق كل ذي علم عليم.

والله أسأل أن يصلح القول والعمل؛ وأن يجنبني وقارئيه الخلل والخطل.

أوّلاً: المبهم والمبهمات – تعريف موجز.

المبهم المعنيُّ في هذا البحث هو: النحويُّ أو غيره شخصاً أو جماعة الذي نسب له سيبويه قولا، ولم يُعيِّنه أو يُسمِّه.

ومعرفة المبهم نوع من أنواع علوم الحديث، وقد تكلم فيه علماؤه؛ وبيّنوا أنّ المبهمات تكون في المتن والإسناد، ومن المؤلفات فيه: كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد للحافظ العراقي(١).

ثانياً: مبهمات سيبويه بين الكشف والتعيين؛ والإغضاء وعدم التبيين – عرض موجز.

في كتاب سيبويه مبهمات متنوعة ومتعددة، وقد عني العلماء بأنواع من هذه المبهمات؛ وهي:

١/ ما لم ينسبه سيبويه من القراءات.

وقد اعتنى بهذا المبهمات شراح الكتاب، وبعض النحويين، ومحقق الكتاب.

٢/ من لم يسمِّه سيبويه من قائلي الشعر.

وقد عني به العلماء الذين شرحوا أبيات الكتاب مع ما في شروح الكتاب من بيان بعضها، وكذا عني بذلك شراح أبيات عدة مصادر نحوية ولغوية، وكذا محقق الكتاب.

٣/ من لم يسمِّه سيبويه من العرب الذين نسب لهم بعض اللغات.

وفي شروح الكتاب والمصادر اللغوية عموماً جهود متميزة في نسبة هذه اللغات.

٤/ قول سيبويه: «وسألته»، وقوله: «وقال»؛ دون أن يسبقه شيء.

وقد نص السيرافي(٢) على أن المراد به الخليل، ويبدو أن المفسر للمبهم بأنه الخليل هو المبرد(٣).

(١) ينظر: التقييد والإيضاح ص ٣٧٥، وتدريب الراوي ٢ / ٨٥٣ و٨٥٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٥٦.

(٣) الخاطريات (الجزء الثاني) ص ٦.

والبحث يستثني من ذلك المقحم في كلام سيبويه فلا يشمله، ومثاله: ما أجمعت الطبعات الثلاث لكتاب سيبويه على إثباته في المتن من قوله: «وقالوا: طَهُرَ طُهْراً وطَهارة وطاهِرٌ كمَكَثَ مُكْثاً وماكِثٌ. قال: هذيل تقول: سَمِيجٌ ونَذِيلٌ؛ أي: نَذْلٌ وسَمْجٌ. وقالوا: طَهَرَتِ المرأةُ ...»[1].

والصحيح أن قوله: «قال: هذيل ... وسَمْجٌ»؛ من كلام المبرد على ما نص عليه ابن السراج[2]؛ والسياق يدل على إدراج هذه الجملة وإقحامها.

٥/ قول سيبويه: «وقال غيره »ومرادفاته؛ عقب قول الخليل.

وقد وقع الخلاف في تعيين هذا المبهم؛ وسيعرضه البحث ويناقشه تفصيلاً.

٦/ قول سيبويه: «وأما غيرهما»[3]؛ بعد قول الخليل ويونس.

فسّره السيرافي[4]، والفارسي[5] بأن المبهم هنا هو: سيبويه.

٧/ إذا قال: أخبرني الثقة؛ فهو يعني: أبا زيد الأنصاري، نقله السيرافي عن أبي زيد[6].

ولم يرد لفظ الثقة إلا في موضعين: أولهما مراداً به من سمعه سيبويه من العرب (٢ / ٢٢٤ – "سمعنا الثقة من العرب")، وثانيهما هو المراد (٣ / ١٣٧– "سمعناها من أهل الثقة")؛ وأكثر ما ورد في الكتاب هو فعل الثقة وقبله "مَنْ": من أثق، من نثق، من يوثق؛ وهو في بعضها يقصد: العرب، كما ورد فيه: "من لا أتهم"، و"من لا نتهم"؛ وسيأتي الكلام عن "مَنْ".

وقد ترك العلماء كثيراً من مبهمات سيبويه؛ دون نص على من عناه سيبويه في

(١) الكتاب ٤ / ٢٩ و٣٠، وطبعة باريس ٢ / ٢٣٦، وطبعة بولاق ٢ / ٢٢٤.

(٢) الأصول ٣ / ٩٨.

(٣) الكتاب ٢ / ٤٠١.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٦٧.

(٥) الإغفال ٢ / ٢٢.

(٦) ينظر: أخبارالنحويين البصريين ص ٦٤.

مواضع متعددة من أقواله المبهمة، وهو حديث يطول، ولكن سأكتفي بثلاثة عشر نوعاً من المبهمات:

١/ واو الجماعة فاعلا لفعل الزعم، وقد ورد هذا بصيغتين:

أ- زعموا (١ / ٥٨، و٦٠، و٨٦، و١٤٧، و٢٧٩، و٣٠٣، و٣٠٥، و٤١٦، و٢ / ٢١ -وسيأتي الكلام عن هذا الموضع قريباً-، و٧١، و٧٤، و٨٣، و٩٧، و١٩٩، و٢٢٢، و٣٣٠، و٣ / ١٦٦، و٢١٩، و٣٠٧، و٤ / ٥٤، و٥٧، و٨١ و١٥٤، و١٨١ - تكررت -، و٣٣٨، و٤٤٠، و٤٤٣).

وأما ما ورد في ١ / ١٨٨؛ فهو مقحم على الكتاب.

ب- يزعمون (٣ / ١٤٣، و٣٨٠)؛ ويغلب على الظن أنه يعني: شيوخه؛ أي: أنهم مجمعون.

٢/ هاء الغائبِينَ في قوله: "بعضهم"؛ وهو يريد نحويّاً أو مجموعة من النحويين، وهذا النوع ثلاثة أقسام:

أ- ذكر لي بعضهم أن الخليل (٣ / ١٦)؛ والمراد به أحد أقران سيبويه.

ب- زعم بعضهم (١/ ١٤٧، و٣٨٢، و٢ / ٨٥).

ج- قال بعضهم (١ / ٥٨، و٣٨٢).

وأما ما ورد في ٣ / ٣٢١؛ فهو مقحم، وسيُناقش آخر هذا البحث.

٣/ ناسٌ بالتنكير وبعدها: "من النحويين"، وهذا النوع قسمان:

أ- ناسٌ من النحويين (٣ / ٥٢٧).

ب- ناساً من النحويين (٢ / ٢١)؛ وسيأتي الكلام عن هذا الموضع قريباً.

٤/ النحويون، وهذا النوع قسمان:

أ- النحويون (١ / ٣٣٤، و٣٨٩، و٤٣٤، و٢ / ١١، و٥٠، و٣٩١، و٣ / ٢١، و٢٤٢).

وأما ما ورد في ٣ / ٦١؛ فهو مقحم.

ب- النحويين (٢ / ١٩، و٨٠ ، و٣٦٤ ـ تكررت ـ، و٣٨٥، و٣ / ٥٩، و٢٣٢).

٥ / وقال قوم (١ / ٣٨٢)؛ والمراد: قوم من النحويين.

٦ / بعض النحويين (٣ / ٤١٨) من كلام الخليل؛ ولعل المبهم هنا: يونس.

٧ / ناس بالتنكير دون قوله: "من النحويين"؛ وهو يريد ناساً من النحويين، وهذا النوع ثلاثة أقسام:

أ- وأما ناس (٢ / ٤١٤).

ب- وقال ناس (٢ / ٩٩).

ج- وزعم ناس (٢ / ٣٧٦)، وقد زعم ناس (٢ / ٣٩٠).

٨ / يونس وغيره، وهذا النوع قسمان:

أ- حدثنا يونس وغيره (٤ / ٩٣).

ب- قول يونس وغيره (٣ / ٣٨٩).

٩ / وغيرهما (١ / ٢٧١)؛ أي: غير عيسى ويونس.

١٠ / وغيره (٤ / ١٨١)؛ أي: غير أبي الخطاب.

١١ / "مَنْ"؛ وليس المراد العرب، وهذا النوع قسمان على النحو الآتي:

القسم الأول: بالنظر إلى ما قبل "مَنْ"، وتحته سبع صيغ:

أ- وأخبرني من أثق به (٣ / ٤٦٢، و٤٦٥)، وأخبرني بذلك من أثق به (٣ / ٢١٣).

ب- وأنشدناه من نثق به، وزعم أنه جاهليٌّ (٣ / ٤٠٦).

ج- وحدَّثنا من، وتحته صورتان:

١- وحدَّثنا من لا نتهم (١ / ٢٤٥، و٤ / ٤٧٢)

٢- وحدَّثنا من نثق به (٢ / ١٤٠، و٣ / ٣٣٦)، وحدَّثنا من يوثق به (١ / ٢٥٥)، حدثنا بذلك من يوثق به (١ / ٣١٦).

د- وحدَّثني من، وتحته ثلاث صور:

١- وحدَّثني من أثق به (٤ / ١٧٢).

٢- وحدَّثني من سمعه (١ / ٢٥٠)، وحدَّثني من سمعهم (٤ / ١٨٢).

٣- وحدَّثني من لا أتهم (١/ ٢٧٩، و٣ / ١٥٢).

ه- وزعم من نثق به (٢ / ٢١٣)، وزعم من يوثق به (٣ / ٢٦٥).

و- وسمعت من أثق به (١ / ٢٣٠)، سُمعت من العرب، وممّن يوثق به؛ يزعم أنه سمعها من العرب (١ / ٢٥٥)، سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه (٣ / ٢٧٩).

ز- قول جميع من نثق بعلمه وروايته (٣ / ٣٠٣).

القسم الثاني: بالنظر إلى ما بعد "مَنْ"، وتحته ست صيغ:

أ- "مَنْ" وبعدها فعل السماع، وتحته صورتان:

١- من سمعه (١ / ٢٥٠).

٢- من سمعهم (٤ / ١٨٢).

ب- "مَنْ" وبعدها فعل الثقة؛ وتحته خمس صور:

١- من أثق به (١/ ٢٣٠، و٣ / ٢١٣، و٤٦٢، و٤٦٥، و٤ / ١٧٢).

٢- من نثق بعلمه وروايته (٣ / ٣٠٣).

٣- من نثق به (٢ / ١١٣، و١٤٠، و٣ / ٣٣٦، و٤٠٦).

٤- من يوثق بعلمه (٣ / ٢٧٩).

٥- من يوثق به (١ / ٢٥٥ - تكررت -، و٣١٦، و٣ / ٢٦٥).

ج- "مَنْ" وبعدها فعل التهمة منفيّاً بـ"لا"؛ وتحته ثلاث صور:

١- من لا أتهم عن الخليل (١ / ٢٧٩).

٢- من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به (٣ / ١٥٢)؛ وهنا مبهمان!.

٣- من لا نتهم (١ / ٢٤٥، و٤ / ٤٧٢).

وهو في بعضٍ من مواضع هذا النوع بقسميه يعني: أبا زيد؛ على ما سبق نقله عن السيرافي.

د- من زعم (١ / ١٠٦، و٢٤٥، و٢ / ١٧٨، و٢٦٤، و٣ / ١١، و٢٠، و٤ / ٣٢٨).

وأما ما ورد في ٤ / ٣٧٨ ـ في الموضعين ـ؛ فالذي نص عليه السيرافي[١] أن القولين في الباب للخليل وسيبويه.

ه- ومن رأينا من العلماء (٣ / ٢٨١).

و- من فسّر التفسير الآخِر (٤ / ١٩٤ و١٩٥).

١٢ / المفسِّرون، وهذا النوع قسمان:

أ- المفسِّرون (٢ / ١٥٤، و٣ / ١٢٧).

ب- المفسِّرين (٣ / ١٣٨).

وأما بعض المفسِّرين (٣ / ٢٤٢)؛ فقد بينه ابن خروف بأنه: الأعمش[٢].

١٣ / واو الجماعة فاعلا للفعل "سأل": "وسألوا الخليل" (٣ / ٤١٠)؛ ولعله يقصد مَن بحلقة الخليل.

والحديث عن مبهمات سيبويه حديث ذو شجون؛ فهناك مواضع لإبهام لم يترجح لي أن سيبويه يقصد أن القائل نحويٌّ، وهناك مواضع خفي فيها الإبهام[٣].

وأختم هذه القولة بشيء طريف من صنيع سيبويه نفسه؛ وهو أنه قد أبهم القائل ثم عاد وبيّنه، وذلك حيث يقول: «وإن زعم زاعم أنه يقول: مررت برجل

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٨٥.

(٢) تنقيح الألباب ص ٣٢٩.

(٣) ينظر لموضع خفي فيه الإبهام: الحجة للقراء السبعة ٣ / ١٧٠، ويقارن بـ ٤ / ٣٧١.

...»؛ ثم يقول: «ولو كان كما يزعمون ...؛ فإن زعموا ...»[1]؛ وقد فسّره ابن السراج[2] بأنه "بعض المتقدمين من النحويين"!.

وعند الرجوع إلى نص الكتاب نجد سيبويه يصرِّح بأنه يناقش قولي يونس وعيسى، حيث يقول: «وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين ...؛ وهذا قول يونس، والأوّل قول عيسى»[3]؛ وقد صرّح بذلك السيرافي بعد أن مضى في أول كلامه على عدم التعيين[4].

وختاماً: فقد أشار الشيخ الجليل: محمد عضيمة (رحمه الله) إلى بعض من مبهمات سيبويه[5]، وفي النية (إن شاء الله) أن أفرد الحديث عن مبهمات سيبويه ببحث يفهرسها؛ ويحاول جاهداً تبيين المبهم وتعيينه.

ثالثاً: "وقال غيره" و"وأما غيره" في كتاب سيبويه – أنواع ومواضع.

يستظهر البحث أن "وقال غيره"، ومثلها: و"أما غيره" في كتاب سيبويه؛ على ثلاثة أنواع:

١/ "وقال غيره"؛ والضمير يعود على شاعر سبق ذِكْر بيتٍ له، والمراد: وقال غير هذا الشاعر؛ والمبهم هنا شاعر آخر؛ وقد ورد تسميته.

وقد ورد هذا مرة واحدة؛ وذلك حيث يقول سيبويه: «وأمّا قولهم: قُبَاء وحِرَاء؛ فقد اختلفت العرب فيهما؛ فمنهم من يذكِّر ويصرف، وذلك أنّهم جعلوهما اسمين لمكانين كما جعلوا واسطاً بلداً أو مكاناً، ومنهم من أنّث ولم يصرف؛ وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض، قال الشاعر جرير:

(١) الكتاب ٢ / ١٩ – ٢١.

(٢) الأصول ٢ / ٢٥.

(٣) الكتاب ٢ / ٢١.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٥٠ و٣٥١.

(٥) فهارس كتاب سيبويه ص ٣٦ – ٤٠، و٨٨٣ – ٨٨٩.

ستَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَديماً[1] وأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نارَا

وكذلك أُضاخ فهذا أَنَّث؛ وقال غيره فذكّر، وقال العجاج:

ورَبِّ وجهٍ مِنْ حِرَاءٍ مُنْحَنِ»[2].

ويميل البحث إِلى أن جملة «وقال العجاج» جملة مقحمة، وذلك للأسباب الآتية:

١- تصدير الجملة بالواو العاطفة دليل على إِقحامها في النص.

٢- ما وقع من اختلاف النسخ في هذه الجملة؛ وهو على النحو الآتي:

أثبتت الجملة «وقال العجاج »في المتن في طبعات الكتاب الثلاث، وقد نبه الأستاذ: هارون[3] إِلى أن إِحدى نسخ الكتاب ـ وهي النسخة ب ـ فيها: "وقال غيره" فحسب، وأفاد أن الشطر لرؤبة؛ خلافاً لما زعمه بعض الباحثين[4] من أن الأستاذ: هارون نسبه للعجاج!.

ويضاف إِلى ما ذكره الأستاذ هارون أن السيرافي نبه على هذا الخطأ في النسبة ـ وسيأتي نقل نصه ـ وصرّح ابن خروف بأن «الصواب أنه لرؤبة»[5] مع نسبته للعجاج قبل إِيراد البيت.

ويضاف إِلى اختلاف النسخ ـ وهو مهم جداً ـ أنه ورد في ثلاث من النسخ التي اعتمدها هرتويغ درنبرغ: «وقال رؤبة»[6]، وليس: «وقال العجاج»!.

٣- أورد السيرافي النص في شرحه ـ ولم يذكر نسبة البيتين الواردين فيه[7] ـ؛

(١) في الأصل: «قديمًا».

(٢) الكتاب ٣ / ٢٤٤ و٢٤٥.

(٣) الحاشية ٢ من الكتاب ٣ / ٢٤٥.

(٤) نظرات في كتاب سيبويه (مجلة التراث العربي ع ٨٣ / ٨٤) ص ٢٩٤.

(٥) تنقيح الألباب ص ٣٣١.

(٦) الكتاب طبع باريس ٢ / ٢٣؛ الحاشية الخاصة بالسطر ١٨.

(٧) صرح السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٤٢) بأنه قرأ نسخته من الكتاب على ابن السراج.

وقال عقب شطر الرجز: «وقد نُسب البيت في الكتاب للعجاج؛ وهو لرؤبة»[١]، فقولة السيرافي: «نُسب في الكتاب» محتملة لأن تكون النسبة من سيبويه أو غيره.

وأما نسبة الأعلم لسيبويه إنشاد الشطر لرؤبة[٢]؛ فهو أخذ منه بما صححه السيرافي في نسبة البيت، على عادته في النقل عن السيرافي دون تنصيص.

وختاماً: فلعل فيما تقدم ما يقوِّي إقحام جملة: «وقال العجاج»، وكذا الجملة الواردة في بعض النسخ: «وقال رؤبة»، والمتمعن في السياق يلحظ هذا الإقحام في تسمية الشعراء في كتاب سيبويه في كثير من المواضع؛ وهو ما يصعب معه القطع بأنه في كل المواضع من صنيع سيبويه نفسه. والله أعلم.

٢ / "وأما غيره"؛ والضمير يعود على يونس، والمراد: وقال غير يونس؛ والمبهم هنا هو: الخليل.

وقد ورد هذا مرة واحدة؛ وذلك حيث يقول سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رَجُلاً جزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاّ خيراً من ذلك؛ كأنه قال: ألا تروني رجلا جزاه الله خيراً، وأما يونس فزعم أنه نوّن مضطراً، وزعم أن قوله:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً

على الاضطرار؛ وأما غيره فوجّههُ على ما ذكرت لك، والذي قال مذهبٌ»[٣].

٣ / "وقال غيره" و"وقد قال غيره"، ومثلهما: "وأما غيره" و"وغيره"؛ بعد قول الخليل.

(١) شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٥.

(٢) النكت ٢ / ٧٣٨، وتحصيل عين الذهب ص ٤٥٩.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٠٨ و٣٠٩.

وقد ورد هذا في خمسة مواضع: "وقال غيره" في موضعين، و"وقد قال غيره" في موضع واحد، و"وأما غيره" وكذا "وغيره" في موضعين؛ وذلك وفق التفصيل الآتي في النقطة التالية.

رابعاً: مواضع: "وقال غيره"، "وقد قال غيره"، و"وأما غيره" و"وغيره" بعد حكاية قول الخليل

– نصوص سيبويه؛ مع بيان شيء من اختلاف النسخ(١).

النص الأول – الموضع الأول لـ "وأما غيره":

قال سيبويه: «هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء

اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروفٌ تَعمل فيها فتنصبها لا تَعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء التي تَنصبها لا تَعمل في الأفعال؛ وهي: أنْ؛ وذلك قولك: أريد أن تفعلَ، وكي؛ وذلك: جئتك لكي تفعلَ، ولن؛ فأمّا الخليل ـ رحمه الله ـ فزعم أنّها لا أن، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: وَيْلُمِّهِ يريدون: وَيْ لأُمِّهِ(٢)، وكما قالوا: يَوْمَئذٍ؛ وجُعلت بمنزلة حرفٍ واحد كما جعلوا هلاّ بمنزلة حرف واحد؛ فإنّما هي هل ولا.

وأمّا غيره فزعم أنّه ليس في "لن" زيادة؛ وليست من كلمتين ـ شتّى ـ، ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادةٌ، وأنّها في حروف النصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم؛ في أنّه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً.

ولو كانت على ما يقول الخليل ـ رحمه الله ـ لما قلت: أمّا زيداً فلن أضربَ؛ لأنّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ؛ فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له»(٣).

(١) المثبت بين المعقوفين في نصوص سيبويه مستدرك من نسخة ابن خروف.

(٢) لم يرد ما وضع تحته خط في نسخة ابن خروف، ووضعه أ. هارون بين معقوفين.

(٣) الكتاب ٣ / ٥، ونسخة ابن خروف ل ٥٧ ب و٥٨ أ.

النص الثاني – الموضع الثاني لـ "وأما غيره"، وموضعا "وغيره":

قال سيبويه: «هذا باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد

سألت الخليل ـ رحمه الله ـ فقلت: سُلَّمٌ أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأنّ الواو والياء والألف يقعن ثواني في فَوْعَلٍ(١) وفَاعِلٍ(٢) وفَيْعَلٍ، وقال في فَعْلَلٍ وفِعَلٍّ ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأنّ الواو والياء والألف يقعن ثوالثَ نحو: جَدْوَلٍ وعِثْيَرٍ وشَمَالٍ، وكذلك: عَدَبَّسٌ ونحوه؛ جعل الأولى(٣) بمنزلة واو فَدَوْكَسٍ وياء عَمَيْثَلٍ، وكذلك: قَفَعْدَدٌ جعل الأولى بمنزلة واو كَنَهْوَرٍ.

وأمّا غيره فجعل الزوائد هي الأواخر، وجعل الثالثة في سُلَّمٍ وأخواتها هي الزائدة؛ لأن الواو تقع ثالثة في جَدْوَلٍ والياء في عِثْيَرٍ، وجعل الآخرة في مَهْدَدٍ(٤) ونحوه بمنزلة الألف في مِعْزًى وتَتْرًى، وجعل الآخرة في خِدَبٍّ بمنزلة النون في خِلَفْنَةٍ، وجعل الآخرة في عَدَبَّسٍ بمنزلة الواو في كَنَهْوَرٍ وبَلَهْوَرٍ(٥)، وجعل الآخرة في قِرْشَبٍّ بمنزلة الواو في قِنْدَأْوٍ، وجعل الخليل ـ رحمه الله ـ الأولى بمنزلة الواو في فِرْدَوْسٍ.

وكلا الوجهين صوابٌ ومذهبٌ.

وجَعل الأولى في عِلَّكْدٍ بمنزلة النون في قِنْفَخْرٍ، وغيره جَعل الآخرة(٦) بمنزلة واو عِلْوَدٍّ.

وأمّا الهُمَّقِعُ والزُّمَّلِقُ فبمنزلة العَدَبَّسِ إحدى الميمين زائدة في قول الخليل ـ رحمه الله ـ وغيره سواء»(٧).

(١) في الأصل: «فَوَعل»؛ تطبيع.

(٢) في نسخة ابن خروف: «فاعَل»؛ بفتح العين وكسرها.

(٣) في نسخة ابن خروف: ش جعل الأول. (ش: رمز النسخة الشرقية من كتاب سيبويه).

(٤) في الأصل: «مَهْدَدَ».

(٥) في الأصل: «وبَلْهوَر»؛ تطبيع. وقد جاء الضبط على الصواب في ٤ / ٢٩١؛ وينظر: تاج العروس ١٠ / ٢٥٠ (بلهر).

(٦) في متن نسخة ابن خروف: «الآخِر»؛ ولم يشر إلى اختلاف النسخ.

(٧) الكتاب ٤ / ٣٢٩، ونسخة ابن خروف ل ١٤٤ ب.

النص الثالث – الموضع الوحيد لـ "وقد قال غيره" :

قال سيبويه: «هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرّهما على ألسنتهم(١)، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها(٢) كان العمل من وجهٍ واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنّها أخفُّ عليهم لشبهها بالألف؛ وذلك قولك في فَيْعِلٍ: سَيِّدٌ وصَيِّبٌ؛ وإنّما أصلهما: سَيْوِدٌ وصَيْوِبٌ، وكان الخليل يقول: سَيِّدٌ فَيْعِلٌ(٣)، وإن لم يكن فَيْعِلٌ في غير المعتلِّ؛ لأنّهم قد يخصُّون المعتلّ بالبناء لا يخصُّون به غيره من غير المعتلِّ، ألا تراهم قالوا: كَيْنُونةٌ والقَيْدُود؛ لأنّه الطويل في غير السماء، وإنّما هو من قاد يَقُودُ، ألا ترى أنّك تقول: جملٌ مُنْقَادٌ وأقْوَدُ؛ فأصلهما(٤): فَيْعَلُولةٌ، وليس في غير المعتلِّ فَيْعَلُولٌ مصدراً، وقالوا: قُضَاةٌ فجاؤوا به على فُعَلَةٍ في الجمع، ولا يكون في غير المعتلِّ للجمع، ولو أرادوا فَيْعَلٌ(٥) لتركوه مفتوحاً كما قالوا: تَيَّحَانٌ وهَيَّبَانٌ.

وقد قال غيره(٦): هو فَيْعَلٌ؛ لأنّه ليس في غير المعتلِّ فَيْعِلٌ.

(١) ورد في نسخة ابن خروف تعليقان: ش ألسنهم، ش: جميعاً.

(٢) في نسخة ابن خروف: ش فيها؛ ونقله أ. هارون عن النسختين أ وب، وقال: «تحريف»، وليس الأمر كما ذهب إليه الأستاذ، بل "فيها" يكون المراد به تحرُّك الواو؛ فتمتنع من القلب كما في: طَوِيْل.

(٣) سقط ما وضع تحته خط من نسخة ابن خروف، ووضعه أ. هارون بين معقوفين؛ ويدل على سقوطه قول سيبويه في آخر النص: «وقول الخليل أعجب إليّ».

(٤) في نسخة ابن خروف: ش فأصلها.

(٥) كذا؛ والإعراب يقتضي نصبه مفعولا به؛ ولكنه على حكاية الرفع.

(٦) في نسخة ابن خروف: ش قوم عند ب. و"ب" رمز لابن السراج؛ أي: نسخة ابن السراج من كتاب سيبويه. ينظر: الكتاب باريس مقدمة المحقق ج ١ ص viii، والنص منقول في مقدمة أ. هارون ١ / ٤٧.

وقالوا: غُيِّرت الحركة؛ لأنّ الحركة قد تُقلب إذا غُيِّر الاسم، ألا تراهم قالوا: بِصْرِيٌّ، وقالوا: أُمَوِيٌّ، وقالوا: أُخْتٌ وأصله الفتح، وقالوا: دُهْرِيٌّ؛ فكذلك غَيَّروا حركة فَيْعَلٍ(١).

وقول الخليل ـ رحمه الله ـ أعجب إليّ؛ لأنّه قد جاء في المعتلِّ بناءٌ لم يجئْ في غيره؛ ولأنّهم قالوا: هَيَّبَانٌ وتَيَّحَانٌ فلم يكسِروا، وقد(٢) قال بعض العرب:

مَا بَالُ عَيْنِي كالشَّعِيبِ العَيَّنِ

فإنّما يُحمل هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، ووجدتَ بناء في المعتلِّ لم يكن في غيره، ولا تحمله(٣) على الشاذِّ الذي لا يطّرد، فقد(٤) وجدت(٥) سبيلاً إلى أن يكون فَيْعِلاً.

وأمّا قولهم(٦): مَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ؛ فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائرٍ؛ لاستثقالهم الياءات، كذلك حذفوها في كَيْنُونَةٍ وقَيْدُودَةٍ(٧) وصَيْرُورةٍ؛ لّما كانوا يحذفونها في العدد الأقلِّ، ألزموهن الحذف إذا كثُر عددهن وبلغن الغاية في العدد؛ إلا حرفاً واحداً، وإنّما أرادوا بهن مثال(٨): عَيْضَمُوز»(٩).

النصان الرابع والخامس – الموضعان الأول والثاني لـ "وقال غيره":

قال سيبويه: «هذا باب ما جاء على أنّ فَعَلْتُ منه مثل: بِعْتُ؛ وإن كان لم

(١) في نسخة ابن خروف: ش البناء عند ب.

(٢) لم ترد في نسخة ابن خروف.

(٣) في متن نسخة ابن خروف بالياء؛ وفي الحاشية ش: ت. (أي: في الشرقية بالتاء "تحمله"، وهو ما أثبته أ. هارون).

(٤) في متن نسخة ابن خروف: «وقد»؛ ولم يشر إلى اختلاف النسخ.

(٥) في نسخة ابن خروف: ش وجدت. ويبدو أن الرباحية بدون التاء.

(٦) في متن نسخة ابن خروف: «قوله»؛ ولم يشر إلى اختلاف النسخ.

(٧) في متن نسخة ابن خروف: «وقيدود»؛ وفي الحاشية: ش وقيدودة.

(٨) في متن نسخة ابن خروف «مثل». ولم يشر إلى اختلاف النسخ.

(٩) الكتاب ٤ / ٣٦٥ و٣٦٦، ونسخة ابن خروف ل ١٤٩ ب.

يستعمل في الكلام؛ لأنّهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس لو قلت: يَفْعِلُ من حَيّ[1] ولم تحذف لقلت: يَحيِيُّ؛ فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم؛ فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف.

وإن حذفت فقلت: يَحِي أدركته علّة لا تقع في كلامهم، وصار ملتبساً[2] بغيره ـ يعني: يَعِي ويَقِي ونحوه[3] ـ؛ فلما كانت علّةٌ بعد علّةٍ كرهوا هذا الاعتماد على الحرف".

فممّا جاء في الكلام على أنّ فِعْلَه مثل بِعْتُ: آيٌ وغايةٌ وآيةٌ، وهذا ليس بمطّرد؛ لأنّ فِعْلَه يكون بمنزلة خَشِيْتُ ورَمَيْتُ، وتَجري عينُه على الأصل؛ فهذا شاذٌّ كما شذّ: قَوَدٌ ورَوِعٌ[4] وحَوِلٌ في باب: قُلْتُ، ولم يشذّ هذا في فَعَلْتُ؛ لكثرة تصرُّف الفِعْل وتقلُّب ما يكرهون فيه ـ في ـ[5] فَعَلَ ويَفْعَل.

وهذا قول الخليل ـ رحمه الله ـ.

وقال غيره: إنّما هي أيَّةٌ وأيٌّ "فَعْلٌ"، ولكنّهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنّهما تكرهان كما تكره الواوان؛ فأبدلوا الألف كما قالوا: الحَيَوان؛ وكما قالوا: ذَوَائبُ؛ فأبدلوا الواو كراهية الهمزة.

وهذا قولٌ.

وأمّا الخليل ـ رحمه الله ـ فكان يقول: جاء على أنّ فِعْلَه معتلٌّ؛ وإن لم يكن يُتكلَّم به، كما قالوا: قوَدٌ فجاء كأنّ فِعْله على الأصل.

(١) لم تعجم الياء في هذه الكلمة وما تصرف منها؛ وكذا ما أشبهها في جميع النص، وهو على الرسم الإملائي، ولكنه معدول عنه اليوم.

(٢) في متن نسخة ابن خروف: ملبساً؛ وفي الحاشية: ش ملتبساً.

(٣) الأظهر أن قوله: «يعني: يعي ويقي ونحوه» تفسير لكلام سيبويه؛ وهو مدرج في الكتاب.

(٤) رجل روِع ورائع: متروِّع – أي: فزع –، وهو على فَعِل. ينظر: لسان العرب ٨ / ١٣٥ (روع).

(٥) تتمة لازمة، وهي من نسخة ابن خروف ل ١٥٤ أ، والكتاب باريس ٢ / ٣٣٢، وبولاق ٢ / ٣٨٨.

وجاء اسْتَحَيْتُ على حَايَ مثل: بَاعَ، وفاعله حاءٍ مثل: بائعٍ مهموز، وإن لم يستعمل كما أنه يُقال: يَذَرُ ويَدَعُ، ولا يستعمل فَعَلَ، وهذا النحو كثير، والمستعمل حايٍ غير مهموز مثل: عاورٍ إذا أردت فاعِلاً ولا تُعَلُّ؛ لأنّها تصحُّ في فَعِلَ نحو: عَوِرَ، وكذلك اسْتَحَيْتُ[1] أسكنوا الياء الأولى منها[2] كما سكنتْ في بِعْتُ، وسكنتْ الثانية لأنّها لام الفعل؛ فحُذفت الأولى لئلاّ يلتقي ساكنان، وإنّما فعلوا هذا حيث كثُر في كلامهم.

وقال غيره: لمّا كثُرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء كما ألزموا "يَرَى" الحذف، وكما قالوا: لم يَكُ، ولا أدْرِ.

وأمّا الخليل ـ رحمه الله ـ فقال: جاءت على حِيْتُ كما أنّك حيث قلت: اسْتَحْوَذْتُ واسْتَطْيَبْتُ كان الفعل كأنّه: طَيِبْتُ وحَوِذْتُ[3]؛ فهذا شذّ على الأصل كما شذّ هذا على الأصل، ولا يكون الاعتلال في فَعَلْتُ منه كما لم يجئ فَعَلْتُ من[4] باب: جِئْتُ وقُلْتُ على الأصل.

وقول الخليل ـ رحمه الله ـ يقوِّيه أوّل وآءَةٌ ويومٌ، ونحو هذا؛ لأنّها[5] قد جاءت على أشياء لم تستعمل. والآخر قولٌ»[6].

خامساً: ما قيل في بيان المبهم – تفصيل ونقاش وترجيح.

في تفسير المبهم وتعيينه في المواضع السابقة أقوال متعددة ومتناقضة؛ وأشهرها:

(١) في نسخة ابن خروف: «ش اسْتَحْيَيْتُ»؛ ولعل إثباته أولى؛ لأن سيبويه يتكلم عن يائين.

(٢) في متن نسخة ابن خروف صُوِّبت إلى «منهما»، وكتب فوقها صح، ولم يشر إلى اختلاف.

(٣) في نسخة ابن خروف: «طَيَبْتُ وحَوَذْتُ»؛ وهو الصواب لموافقته مراد الخليل.

(٤) في نسخة ابن خروف كتبت "في"، وفوقها "من".

(٥) في نسخة ابن خروف لم تثبت في المتن، وعلق حاشية نصها: «ش لأنها»؛ فالرباحية خلو منها.

(٦) الكتاب ٤ / ٣٩٨ و٣٩٩، ونسخة ابن خروف ل ١٥٣ ب و١٥٤ أ.

١ / أن المبهم هو: سيبويه.

وهو قول الزجاج، وقد ورد هذا الرأي منسوباً له في صدر النسخة الرباحية من كتاب سيبويه[١]؛ ففيها: «قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره؛ فإنّما يعني نفسه؛ لأنه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه»[٢].

وقد نصّ النحاس (أبو جعفر) في كتابه: إعراب القرآن[٣] على تلقيه هذا الرأي من شيخه الزجاج، وسيأتي نقله بحروفه؛ عند الكلام عن النص الخامس.

وقد تبع النحاس شيخه الزجاج في هذا التفسير على ما سيأتي بيانه؛ وكذا تابع الزجاج غير واحد تأثراً برأيه الوارد في صدر رواية نسخة الكتاب.

٢ / أن المبهم هو: يونس بن حبيب الضبي (شيخ سيبويه)، وسيأتي بيانه في موضعه.

٣ / أن قائله يحتمل أن يكون سيبويه أو يونس (شيخ سيبويه) على الخلاف في التفسير[٤].

هذه الأقوال المشهورة؛ وأكثرها شهرة هو الأول، ودونها في الشهرة أقوال أخر؛ سترد في المناقشة.

المناقشة التفصيلية لتعيين المبهم بحسب نصوص سيبويه

النص الأول: المتعلق بـ "لن" بين البساطة والتركيب.

لم يعين السيرافي المبهم حيث يقول: «والمختار قول غير الخليل»[٥]، ولم يقف

(١) يستفاد مما تقدم من تعليقات على نصوص سيبويه أن مطبوعات الكتاب الثلاث هي مزيج من النسختين الرباحية والشرقية؛ على الرغم من إثبات سند الرواية للنسخة الرباحية في مقدمة هذه الطبعات!.

(٢) الكتاب ١ / ٦ و٧.

(٣) إعراب القرآن ١ / ٢٠٣.

(٤) المقاصد الشافية ٨ / ٣٢٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٩٢.

البحث على تعيينه؛ إلا أنه قد يفهم من قول الزجاج عقب قول الخليل: «وزعم سيبويه أن هذا ليس بجيد، لو كان كذلك لم يجز زيداً لن أضرب، وعلى مذهب سيبويه جميع النحويين.

وقد حكى هشام عن الكسائي في "لن" مثل هذا القول الشاذ عن الخليل، ولم يأخذ به سيبويه، ولا أصحابه»[1]؛ قد يفهم أن المبهم هنا هو: سيبويه.

ومن الغريب هنا عدم تصريح الزجاج بأن قائل القول المغاير لقول الخليل هو سيبويه؛ وذلك بالنظر لما تقدم نقله عنه في تفسير: "وقال غيره".

وفي عدد من المصادر[2] حكاية خلاف بين الخليل وسيبويه في كون "لن" بسيطة أو مركبة، ورد سيبويه على الخليل في قوله بكونها حرفاً مركباً.

ولا يصح أن يُستنبط مما تقدم أن المبهم هو: سيبويه؛ بل المبهم هنا هو: جميع النحويين الذين روى عنهم سيبويه غير الخليل، وذلك أن قول الخليل: وبه قال الكسائي مخالف لقول سائر النحويين فيها باستثناء الفراء[3] الذي يرى أصلها: لا؛ أبدلت ألفها نوناً.

ومنه يعلم أن المصادر الشارحة لسيبويه وغيرها اكتفت بما هو مفهوم من السياق في تفسير المبهم؛ ولم تلتفت إلى تعيينه لوضوحه.

النص الثاني: المتعلق بتعيين المزيد من الحرفين المكررين في: سُلّم، ونحوه.

لم يعين السيرافي المبهم؛ حيث يقول: «وعلى قول غيره»[4]، وكذا ابن جني

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٣٦١، والبيان في شرح اللمع ص ٤٢٦، وأسرار العربية ص ٣٢٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٤٧٣ و٤٧٤، وشرح الكافية ٤ / ٣٨ و٣٩، والمقاصد الشافية ٦ / ٤ و٥، وتاج العروس ٣٦ / ١٢٩ (لن).

(٣) ينظر: المفصل ص ٤٠٧، وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٤٣، والجنى الداني ص ٢٧٢، ومغني اللبيب ص ٣٧٣، وهمع الهوامع ٤ / ٩٤، وشرح الأشموني ٣ / ٥٤٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٢٠.

في المنصف؛ حيث يقول: «قال سيبويه: وأما غيره»[١]، وكذا الرضي[٢] قائلا: «وغير الخليل».

ونسبه ابن جني في الخصائص ليونس[٣]، وممن نسبه ليونس: ابن عصفور[٤]، وأبوحيان[٥]؛ ونقل نسبة هذا القول ليونس عن الفارسي[٦]، وقد نص ابن جني في الخصائص على احتجاج الفارسي لكون الثاني هو الزائد؛ فقد يُفهم منه أن النسبة منقولة عن شيخه!.

وقال ابن عقيل: «منسوب ليونس»[٧]؛ ولا يخفى تأثر هؤلاء العلماء بنقل ابن جني.

وقال الشاطبي: «فقد حكم سيبويه أو يونس على اختلاف التفسيرين بأن الثانية زائدة»[٨].

وخلاصة ما قيل في تعيين المبهم هنا: أنه سيبويه أو يونس.

المناقشة:

قول ابن جني ومن تابعه ليس عليه دليل من الرواية والنقل؛ ويبدو أنه قد ظهر له بأخَرَةٍ؛ فلم يعين قائل هذا القول في المنصف وعينه في الخصائص؛ وهي متأخرة تأليفاً عن المنصف، ولعل الذي دعاه لهذا التفسير ـ فيما يظهر ـ أمران:

١/ تجويز سيبويه للقولين، وثناؤه عليهما.

(١) المنصف ١ / ١٦٤.
(٢) شرح الشافية ٢ / ٣٦٥.
(٣) الخصائص ٢ / ٦١.
(٤) الممتع ١ / ٣٠٤.
(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٧.
(٦) التذييل والتكميل ج ٦ / ١ / ل ١٢٦ ب.
(٧) المساعد ٤ / ٦٣.
(٨) المقاصد ٨ / ٣٢٥.

٢ / أن غالب الرواية في الكتاب إنما هي عن الخليل ويونس؛ فيكون قول يونس هو القول المقابل لقول الخليل، وعليه يكون المبهم هنا هو يونس.

وأما قول الشاطبي في تجويزه أن يكون المبهم هو سيبويه أو يونس؛ فهو مبني على قول الزجاج المشهور في تفسير: "وقال غيره"، وقول ابن جني السابق في تعيين المبهم في هذا النص؛ وستأتي مناقشة تفسير الزجاج في النص الخامس.

والذي يقرره البحث هو: أنه لا يمكن القبول بأن سيبويه هو المبهم هنا؛ لنصه الصريح على تصويب القولين؛ فالتحقيق في مذهب سيبويه أنه يجوِّز القولين؛ وهو ما نسبه ابن جني(١)، وأبو حيان(٢) لسيبويه.

والراجح في تعيين هذا المبهم أنه: يونس والكوفيون.

وسبب الترجيح: هو الاستظهار بتعيين المبهم في نص آخر لسيبويه؛ وهو قول سيبويه في حديثه عن نون التوكيد الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء: «وأما يونس وناسٌ من النحويين»(٣)، وقد ورد النص هكذا عند ابن السراج(٤).

وناس من النحويين المقصود بهم: الكوفيون؛ حيث نُسب لهم موافقة يونس(٥)، وقيل(٦): يستثنى الكسائي منهم، وفي بعض المصادر(٧) أن قائله هو الفراء؛ ومن المعلوم أن كثيراً من الأقوال المنسوبة للكوفيين إنما هي قول الفراء، وسيأتي لسيبويه التصريح بالكوفيين في مناقشة النص الثالث.

(١) المنصف ١ / ١٦٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٨.

(٣) الكتاب ٣ / ٥٢٧.

(٤) الأصول ٢ / ٢٠٣؛ وينظر: شرح المفصل ٩ / ٣٨.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ٢٥٩، والنكت ٢ / ٩٦٥، والإنصاف ٢ / ٦٥٠، واللباب ٢ / ٦٨، والتسهيل ص ٢١٧، وشرح الكافية ٤ / ٤٩٢، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٦٤، والجنى الداني ص ١٤٣، وائتلاف النصرة ص ١٣١، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٥ / ١٨٧.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٥ / ١٨٧؛ وكذا نسب له في الإقناع للسيرافي. تنظر: حاشية الإيضاح العضدي ص ٣٣٥.

وعوداً على نص سيبويه في نون التوكيد الخفيفة فقد تعرض إلى محاولة إخفاء جزء منه في بعض المصادر فها هو المبرد يقول: «وكان يونس بن حبيب يرى إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة ...؛ فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله ...»(١)؛ وفرق بينه وبين نص سيبويه.

ثم يأتي الفارسي(٢)، وتلميذه ابن جني(٣)؛ ويقصران نسبة هذا القول على يونس.

وإذ استجاز ابن جني دونما دليل نسبة زيادة ثاني الحرفين المكررين ليونس؛ فإن البحث يستظهر ويرجح أنه قول يونس ويوافقه الكوفيون اعتضاداً بما نسبه سيبويه لـ "يونس وناس من النحويين" (والمقصود بهم الكوفيون) في نص سابق على هذا النص؛ فيكون من حمل مبهم على مبين.

مع ما يعضده من مناقشة سيبويه(٤) لمن وصفهم بـ "من زعم" في قولهم بأن في جعفر حرفاً مزيداً؛ وهو إما الفاء أو الراء، وهو ما نسبه السيرافي لقوم من النحويين، ونَسَبَ للكسائي القول بزيادة الفاء في جعفر، ونَسَبَ للفراء أن وزن جعفر فعلل؛ والأقوى زيادة الحرف الأخير، ثم قال: «وحكى الفراء عن "قوم من النحويين" أن الراء هي الزائدة، وأن وزنه فعلل؛ ثم إنهم استقبحوها فقالوا: لا ندري ما هي من الفعل!»(٥)؛ وقد نُسب للكوفيين ما نسبه سيبويه لغير معين، وكذا نُسب لهم ما حكاه الفراء(٦).

(١) المقتضب ٣ / ٢٤.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة ١ / ٩٠، و٣ / ٤٤١، و٤ / ٤١٣.

(٣) الخصائص ١ / ٩٢.

(٤) الكتاب ٤ / ٣٢٨ و٣٢٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢١٩؛ وفي النص تحريفات شتى.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٧٥١، والإنصاف ٢ / ٣٩٧، والممتع ١ / ٣١١ و٣١٢، وارتشاف الضرب ١ / ٢٨، وهمع الهوامع ٦ / ٢٣٣.

والبحث يستظهر أن سيبويه يناقش شيوخ الكسائي والفراء؛ وإنما قال الكسائي والفراء بقولهم فنسبته المصادر لهما لشهرتهما، ولعدم الوقوف على رأي هؤلاء الشيوخ.

والدليل على هذا الاستنتاج صنيع الفراء في غير موضع من المعاني بعزو آراء لشيوخه تحت مصطلح: "المشيخة"(١) من دون تعيين القائل مطلقاً، أو "بعض المشيخة"(٢) من غير تعيين القائل في أغلب المواضع(٣).

وكذا ما وقف عليه البحث من إيراد آراء ليست بصرية نقلها الفراء عن نحويين غير معينين(٤)، ونص السيرافي المتقدم على نقل الفراء عن هؤلاء؛ خير شاهد على ما يذهب له البحث.

ويلحظ أن سيبويه أورد مسألة وزن "سلّم" ونحوه مباشرة بعد النقاش الذي أداره مع هؤلاء الذين يزعمون وجود حرف مزيد في "جعفر"؛ وبين المسألتين ارتباط وتلاقٍ.

وبناء على ما تقدم؛ فإن الأحرى أن يكون القول المخالف للخليل قولا بصريّاً كوفيّاً؛ مع ما يُشعر به عدم تعيين المصادر للمراد بـ"ناس من النحويين" في نص سيبويه السابق في نون التوكيد ـ وبخاصة المصادر البصرية ـ من أن سيبويه يعني نحويين (صرفيين) آخرين غير شيوخه البصريين.

وسيعرض البحث في النقطة السادسة لما يشي به أسلوب سيبويه؛ تحت عنوان: "موازنة بين تعيين المبهم في نصوص الكتاب بالنظر إلى أسلوب سيبويه".

(١) ينظر: معاني القرآن ١ / ٤٢، و٢١٢، و٣ / ٨٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١ / ٤٦٣، و٢ / ٦٥، و١٥٨، و٣ / ٥٢، و٩٧، و٢٤٤.

(٣) ورد تعيينه بأنه الكسائي في قوله (٢ / ٢٩٠): «بعض المشيخة – وهو الكسائي –»، وقوله (٣ / ٣٥): «وقد أخبرنى بعض المشيخة – أظنه الكسائي –».

(٤) ينظر مثلا: أدب الكاتب ص ٦١٥ «وحكى الفراء عن بعض النحويين»، وص ٦١٦ «وقال الفراء: قال الكسائي وغيره من أصحابنا»، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ٢٠٣ «قال الفراء: وقال غير الكسائي».

تنبيه: ما يوجد في إحالات بعض محققي عدد من المصادر في قول يونس بزيادة ثاني الحرفين المكررين على الكتاب وشرح الشافية للرضي غير صحيح؛ فليس فيهما نسبة القول له، وإنما الوارد هو القول غير معزو على ما تقدم.

النص الثالث: المتعلق بوزن سيِّد ونحوه، وما فيه من إعلال.

لعل أقدم من عرض لنسبة الأقوال في سيِّد ونحوها هو ابن قتيبة؛ حيث يقول: «وقال[1]: وكان بعض النحويين يزعم أن سيِّداً وميِّتاً وأشباههما فَيْعَل غيرت حركته كما قالوا: بِصْرِيٌّ ...؛ فكذلك غيروا حركة فَيْعَل.

وقال الفراء: هو فَيْعَل، واحتج بأنه لا يُعرف في الكلام فَيْعِل؛ وإنما جاء فَيْعَل كصَيْرَف ...

وقال البصريون: هو فَيْعِل، واحتجوا بأنه قد يُبنى للمعتل بناء لا يكون للصحيح»[2].

وواضح من هذا النص أن ابن قتيبة لم يعين المبهم في كلام سيبويه الذي نقله ابن قتيبة بفحواه لا بنصه؛ لأن سيبويه لم يقل: "بعض النحويين"؛ وإنما قال: «وقد قال غيره» على ما في النسخة الرباحية، أو قال: «وقد قال قوم» على ما في النسخة الشرقية كما سبق بيانه.

وقولة ابن قتيبة اجتهاد منه في تفسير المبهم؛ ولكنه اجتهاد لا يدل على شيء؛ إذ بعض النحويين مبهم أيضاً.

وواضح أيضاً أن ابن قتيبة ينسب إلى الفراء قوله بهذا القول الذي عزاه سيبويه لغير معين، واحتجاجه بحجاج غير موجود في نص سيبويه؛ مما يفيد أنه مقتف أثر هذا القائل غير المعين لا أنه هو قائل هذا القول.

(١) أي: سيبويه.

(٢) أدب الكاتب ص ٥٩٩.

ويقول ابن الأنباريِّ ناصّاً على أن وزنه عند الفراء "فَعِيل": «وأما القَيِّم فإن الفراء وسيبويه اختلفا فيه؛ فأما سيبويه فقال: القَيِّم وزنه الفَيْعِل، وأصله القَيْوِم فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن أبدلوا من الواو ياء وأدغموا فيها التي قبلها فصارتا ياء مشددة، وكذلك قال في سيِّد وجيِّد وميِّت وهيِّن وليِّن وما أشبهه؛ فهو فَيْعِل، أصله: مَيْوِت وسَيْوِد وجَيْوِد وهَيْوِن.

وأنكر الفراء هذا، وقال ليس في أبنيةِ العرب فَيْعِل؛ إنما هو فَيْعَل مثل: ضَيْزَن وخَيْفَق وضَيْغَم.

وقال في قيِّم وسيِّد وجيِّد: هذا من الفعل فَعِيل، أصله: قَوِيم وسَوِيد وجَوِيد على وزن كَرِيم وظَرِيف؛ فكان يلزمهم أن يجعلوا الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم يسقطوها لسكونها وسكون الياء التي بعدها، فلما فعلوا ذلك صار فَعِيل على لفظ فَعْل؛ فزادوا ياء على الياء ليكمل بها بناء الحرف»(١).

وأما النحاس فيذكر أن قول الكوفيين أنه "فَعِيل": «الأصل عند البصريين صَيْوِب ثم أدغم مثل: ميِّت، وعند الكوفيين الأصل: صَوِيب ثم أدغم، ولو كان كما قالوا لما جاز إدغامه كما لا يجوز إدغام طَوِيل»(٢)؛ ثم نص على نسبته للفراء في قيِّم: «وقيِّم فَيْعِل عند البصريين، الأصل فيه: قَيْوِم ثم أدغم، وزعم الفراء أنه فَعِيل. قال ابن كيسان: لو كان كما قال لما أعل كما لم يعل سَوِيق»(٣).

ويقول السيرافي ناسباً القول السابق للفراء: «وزعم الفراء أن سيِّداً وميِّتاً(٤): فَعِيل ...»(٥)؛ وقد تقدم للسيرافي قوله: «وهذا مما يحتج به الفراء على أن ميِّتاً

(١) الزاهر ١ / ١٨٦ و١٨٧.

(٢) إعراب القرآن ١ / ١٩٤؛ ويبدو أن الرد لابن كيسان، وسيأتي نقله في النص التالي.

(٣) إعراب القرآن ١ / ٣٥٤؛ وينظر: ٢ / ١٥٩.

(٤) في الأصل: «سيد وميت».

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٧٣.

وسيِّداً أصله: فَعِيل ...»[1]، ثم يقول عن القول الذي حكاه سيبويه: «وقد ذكر[2] سيبويه أن قوماً قالوا: سيِّد فَيْعَل، وأنه كسر عين الفعل كما قالوا في بَصْرِيٌّ: بِصْرِيٌّ ...، وإنما قال هذا القائل إن وزنه فَيْعَل؛ لأنه وجد فَيْعَلا في الكلام ولم يجد فَيْعِلا[3] ...»[4]، ثم يقول: «كما زعم من حكى عنه سيبويه»[5].

ونسبه ابن جني للبغداديين حيث يقول: «وأما البغداديون فذهبوا إلى أنه فَيْعَل بفتح العين نُقل إلى فَيْعِل بكسرها ...»[6].

وقال الجوهري بقول الفراء؛ حيث يقول: «وهم سادة، تقديره: فَعَلَةٌ بالتحريك؛ لأنّ تقدير سَيِّدٍ: فَعِيْلٌ، وهو مثل سَرِيٍّ وسَرَاة ...، وقال أهل البصرة: تقدير سَيِّدٍ: فَيْعِلٌ ...»[7].

وابن السِّيْد ينسب للفراء أنه على "فَعِيل"؛ حيث يقول: «وقد قال الفراء في سيِّد وميِّت ونحوهما: إن الأصل فيهما فَعِيل كسَوِيد ومَوِيت»[8].

وقال أبو البركات الأنباريِّ ناصّاً على اختلاف بين الكوفيين؛ وذاكراً القول الذي حكاه غير سيبويه دون نسبة: «ذهب الكوفيون إلى أن وزن سيِّد وهيِّن وميِّت في الأصل على فَعِيل ...، وذهب البصريون إلى أن وزنه: فَيْعِل بكسر العين.

وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَيْعَل بفتح العين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن أصله فَعِيل نحو: سَوِيد وهَوِين

(١) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٣٨٩؛ وفيه: «ميتٌ»؛ تطبيع.

(٢) في الأصل: «شكر»؛ تحريف.

(٣) في الأصل: «فيعل».

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٧٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٧٥.

(٦) المنصف ٢ / ١٦.

(٧) الصحاح ٢ / ٤٩٠ (سود).

(٨) الاقتضاب ٢ / ٣٤٠.

ومَوِيت؛ لأن له نظيراً في كلام العرب بخلاف فَيْعِل[1] فإنه ليس له نظير في كلامهم ...، ومنهم من قال: أصله سَوِيد وهَوِين ومَوِيت إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها في ساد ومات قلبوها؛ فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها، فكرهوا أن يلتبس فَعِيل بفَعْل؛ فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وفَعْل ...»[2].

وقال أبو البقاء العكبريّ ناصّاً على أنه قول الكوفيين في صيِّب: «وقال الكوفيون: أصله صَوِيب على فَعِيل، وهو خطأ؛ لأنه لو كان كذلك لصحت الواو كما صحت في طَوِيل وعَوِيل»[3].

وعند ابن عطية هو قول بعض الكوفيين: «وقال بعض الكوفيين: أصل صيّب صَوِيب على مثال فَعِيل، وكان يلزمه أن لا يعل كما لم يعل طَوِيل ، فبهذا يضعف هذا القول»[4].

وتبع ابن يعيش ابن جني في شرح الملوكي؛ حيث يقول: «وذهب البغداديون إلى أنه فَيْعَلٌ بفتح العين، ثم نُقل إلى فَيْعِل بكسرها»[5].

وأما في شرح المفصل فقد قال: «وقد استغرب البغداديون بناء ميِّت وهيِّن؛ فذهب بعضهم إلى أنه فَيْعَل بفتح العين نُقل إلى فَيْعِل بكسرها، وذهب الفراء منهم إلى أنه فَعِيل ...»[6]؛ ثم قال: «وذهب البغداديون إلى أنه فَيْعَل بفتح العين نُقل إلى فَيْعِل بكسرها ...، وذهب الفراء منهم إلى أنه فَعِيل ...»[7].

(١) في الأصل: «فَيْعَل».
(٢) الإنصاف ٢ / ٧٩٥ و٧٩٦.
(٣) التبيان ١ / ٣٥.
(٤) المحرر الوجيز ١ / ٣٠٨.
(٥) شرح الملوكي ص ٤٦٤.
(٦) شرح المفصل ١٠ / ٧٠.
(٧) شرح المفصل ١٠ / ٩٥.

وقال ابن عصفور في نقل قول غير البصريين: «وزعم البغداذيون أن سيِّداً وميِّتاً وأمثالهما في الأصل على وزن فَيْعَل بفتح العين، والأصل: سَيَّد ومَيَّت ثم غُيِّر على غير قياس كما قالوا في النَّسب إلى بَصرة: بِصْرِيٌّ فكسروا الباء؛ والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد "فَيْعِلٌ" في الصحيح مكسور العين، بل يكون مفتوحها، نحو: صَيْرَف ...

وذهب الفرَّاء إلى أنَّ الأصل في سَيِّد: سَوِيد على وزن "فَعِيل"، ثمَّ قُلِب فأُدغم؛ وكذلك ما كان نحوه، وحَمَلَه على ذلك عدمُ "فَيْعِلٍ" بكسر العين في الصحيح»(١).

ويقول الرضي في إيراد الأقوال دون تعيين المبهم في نص سيبويه: «اعلم أن نحو سيِّد وميِّت عند سيبويه: فَيْعِل بكسر العين، وكَيْنُونة وقَيْلُولة عنده كَيَّنُونة وقَيَّلُولة بفتح العين على وزن عيضموز إلا أن اللام مكررة في كيّنونة والتاء لازمة.

ولما لم يوجد في غير الأجوف بناء فَيْعِل بكسر العين ولا فيعَلُولة في المصادر؛ حكم بعضهم بأن أصل سيِّد وميِّت فَيْعَل بفتح العين كصَيْرَف فكُسر كما في بِصْرِيٍّ بكسر الفاء، ودُهريٍّ بالضم؛ على غير القياس.

قال سيبويه: لو كان مفتوح العين لم يغيّر هَيَّبَان وتَيَّحَان؛ ولجاز الاستعمال شائعاً ...

وقال الفراء ـ تجنباً أيضاً من بناء فَيْعِل بكسر العين ـ: أصل نحو جيِّد: جَوِيد كطَوِيل، فقلبت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت كما في طيٍّ ...، وقول سيبويه في ذلك كله هو الأولى»(٢).

وقال أبو حيان في نقل قول غير البصريين: «وزعم الفراء أن وزن سيِّد وأمثاله:

(١) الممتع ٢ / ٤٩٩ – ٥٠١.

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٥٢ – ١٥٤.

فَعِيل على وزن طَوِيل، ثم قلب فصار سَيْوِد، ثم قلبت الواو ياء فأدغم؛ وإنما حمله على دعوى القلب كون فَيْعِل مفقوداً في الصحيح فلا يدّعى مثله في المعتل.

وزعم البغداذيون أن وزن سيِّد ونحوه: فَيْعَل بفتح العين، والأصل: سَيَّد ومَيَّت، ثم غُيِّر على غير قياس كما قالوا في النسب إلى البصرة: بِصْرِيٌّ فكسروا؛ وإنما ذهبوا إلى ذلك لفقد فَيْعِل في الصحيح كما زعم الفراء ...»[1]، وقال في البحر المحيط ملخصاً الخلاف: «ووزن صيِّب فَيْعِل عند البصريين، وهو من الأوزان المختصة بالمعتل العين، إلا ما شذ في الصحيح من قولهم: صيقل بكسر القاف علم لامرأة، وليس وزنه فَعِيلا خلافا للفراء، وقد نسب هذا المذهب للكوفيين»[2].

وبعد هذا كله؛ فقد أحسن المعري وأصاب كبد الحقيقة في بيان الأقوال، وانفرد بعزو الرأي الذي أورده سيبويه لقائله؛ حيث يقول: «لأن سيِّداً وميِّتاً على وزن فَيْعِل على رأي البصريين، وزعم الرؤاسي أن أصله: فَيْعَل فنقل إلى فَيْعِلٍ، وهذا راجع إلى القول الأول.

وزعم الفراء أن أصله: سَوِيد ومَويت؛ وكذلك يزعم في جميع هذه المعتلات، وكأن مذهبه أن الواو سكنت وأدغمت في الياء، والإدغام يغير الأول إلى حال الثاني؛ فأصل سيِّد على القولين الأولين سَيْوِد، وأصله على القول الثاني[3] سَوِيْد، ثم نقل إلى سَوْيِد»[4].

وعند الرجوع للمؤدِّب نجده يقول: «وقال الكسائي: سيِّد من الفعل فَيْعِل؛ وهو في الأصل: سَيْوِدٌ، الواو فيه قائمة مقام العين؛ فلما سكنت الياء أدغمت الواو فيها، فصارت ياء مشددة ...

(١) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ١٦٧ ب.

(٢) البحر المحيط ١ / ٢١٨.

(٣) كذا؛ ويُخرّج على جعْل قول البصريين والرؤاسي القول الأول، وقول الفراء هو الثاني.

(٤) رسالة الملائكة ص ١٦٩ و١٧٠.

وقال غيره: هو من الفعل "فَيْعَلٌ" فغيِّرت حركته نحو قولهم: رجل دُهْرِيٌّ المنسوب إلى الدهر»(١).

وواضح من نص المؤدِّب إبهامه لقول الرؤاسي؛ مع نسبته للكسائي مثل قول الخليل، وسيأتي له في "كينونة" النص على موافقة الكسائي للخليل.

ومما تقدم يستبين أن القول للرؤاسي.

ومما يتّصل بسيِّد ما أورده سيبويه من الاحتجاج بـ "كَيْنُونَة"؛ ولم يحفظ فيها سيبويه خلافاً، ولكن الخلاف منقول عند المتأخرين عنه، وقد نقله ابن الشجري دون أن ينص على المخالف لسيبويه؛ حيث يقول: «الأصل عند سيبويه: بَيَّنُونة وصَيَّرُورة وكَيْوَنُونَة ثم كَيَّنُونَة، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء؛ لاجتماع الياء والواء وسبق الأولى بالسكون.

وقال غيره: هو فَعَّلُولة؛ وكلاهما لم يأت مصدراً في الصحيح، وقولهم: كَيْنُونَة يدل على ما قاله سيبويه ...»(٢).

وعند البحث في المصادر؛ فإن الباحث يجد أن ابن قتيبة نص على أنها عند البصريين فَيْعَلُولة في الأصل ثم خفِّفت كتخفيف ميِّت، وأن الفراء يذهب إلى أنه «أريد بهن فُعْلُولة، ففتحوا أولها كراهية أن تصير الياء واواً»(٣).

ونص النحاس على أنها عند البصريين فَيْعَلُولة ثم حصل فيها الحذف، وأنها عند الكوفيين: فُعْلُولة(٤).

وأما السيرافي فنسبه للفراء حيث يقول: «وأما كينونة فالأصل عند الفراء كُونُونة على فُعْلُولة مثل: بُهْلُول وصُنْدُوق، ثم فتحوه ...»(٥).

(١) دقائق التصريف ص ٢٦٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٢٩.

(٣) أدب الكاتب ص ٦١١.

(٤) شرح القصائد التسع المشهورات ١ / ١٨٧ (ونقله عنه أبوحيان في تذكرة النحاة ص ٥٧٧)، وينظر: إعراب القرآن ٣ / ٣٦٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٧٣.

وقال ابن جني في حديثه عن مذهب الفراء: «وقال: أصل فَعْلُولة هنا فُعْلُولة بضم الفاء قال: ولكنهم كرهوا أن تنقلب الياء في صُيْرُورة وطُيْرُورة ونحوهما واواً لانضمام ما قبلها؛ ففتحوا الفاء ...»(١).

وقال ابن السِّيْد في حديثه عن مذهب الفراء: «ومن طريف قوله: أنه زعم أن كينونة وأخواتها أُريد بها فُعْلُولة؛ ففتحوا أولها كراهية أن تصير الياء واواً ...»(٢).

وقال ابن عصفور: «وزعم الفرَّاء أنهما في الأصل "كُونُونَةٌ" و"قُودُودَةٌ" بضمِّ الفاء، وكذلك "صُيْرُورةٌ" وطارَ "طُيْرُورةً"، ثمَّ قُلبت الضَّمَّة فتحة في صَيْرُورة وطَيْرُورة، لتصحَّ الياء؛ ثمَّ حُملت ذوات الواو على ذوات الياء، ففتحوا الفاء وقلبوا الواو ياء؛ لأنَّ مجيء المصدر على "فَعْلُولة" أكثرُ مايكون في ذوات الياء نحو: صَيْرُورة ...»(٣).

وقال الرضي عن مذهب الفراء: «وقال في كينونة ونحوها: أصلها كُونُونة كـ: بُهْلُول وصُنْدُوق، ففتحوا الفاء؛ لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر ذوات الياء نحو: صار صَيْرُورة، وسار سَيْرُورة، ففتحوه حتى تسلم الياء؛ لأن الباب للياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، فقلبوا الواو ياء في كينونة، حملا على صَيْرُورة ...»(٤).

ونسب ابن مالك(٥) للكوفيين أنهم يرون أن فَيْعَلُولة أصله: فُعْلُولة؛ فتحت فاؤه لتسلم الياء، وتعقبه أبو حيان(٦) بأنه قول الفراء منهم.

(١) المنصف ٢ / ١٢.
(٢) الاقتضاب ٢ / ٣٤٠.
(٣) الممتع ٢ / ٥٠٣ و٥٠٤.
(٤) شرح الشافية ٣ / ١٥٤.
(٥) ينظر: تسهيل الفوائد ص ٣١٤.
(٦) التذييل والتكميل ج ١٠ / ٢ / ل ١٤٩ ب.

وعند الرجوع للمؤدِّب نجده يقول: «ويجيء على فَيْعَلولة نحو: كَيَّنُونة، وكان في الأصل: كَيْوَنُونة؛ فلما سكنت الياء أدغمت الواو فصارت ياء مثلها مشددة، وهكذا الواو والياء إذا اجتمعتا وسكنت الأولى منهما وكانت ياء أو واوا صارت الواو ياء؛ ثم خففتها العرب فقالوا: كينونة خفيفة ...

هذا قول الخليل بن أحمد والكسائي.

وقال الفراء: الكينونة من الفعل فَعْلُولة، كان في الأصل: كَوْنُونة فصيرت الواو ياء؛ لأن هذا الجنس قلّ في ذوات الواو وكثر في ذوات الياء؛ فألحقوها بالأكثر منها نحو: الصيرورة ...»(١).

وهو وإن كان مخالفاً للمشهور عن الفراء، من أن الأصل مضموم الفاء "فُعْلُولة"؛ إلا أن محصلة القولين واحدة.

وبعد هذا التطواف في المصادر؛ فالمتعيِّن الذي لا يصح غيره ولا يقبل في تعيين المبهم في النص الثالث أنّهم: الكوفيون بنص سيبويه؛ حيث يقول: «وتقول منها فَيْعِلٌ: حَيٌّ وقَيٌّ(٢)؛ لأنّ العين منها واوٌ كما هي في قُلْتُ، وإنما منعهم من أن تعتلّ الواو وتسكنَ في مثل: قَوِيْتُ ما وصفت لك في حَيِيْتُ، وينبغي أن يكون فَيْعِلٌ هو وجه الكلام فيه؛ لأن فَيْعِلاً عاقبت فَيْعَلاً فيما الواو والياء فيه عين.

ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فَيْعِلاً مكسور العين؛ لأنّهم يزعمون أنّه فَيْعَلٌ ـ وأنّه محذوفٌ ـ(٣)، وأنّه محدودٌ عن أصله.

(١) دقائق التصريف ص ٢٦٠ و٢٦١.

(٢) سقط ما وضع تحته خط من نسخة ابن خروف، ووضعه أ. هارون بين معقوفين.
ولم يضبط أ. هارون الياء، وضبطت في طبعتي باريس وبولاق بالتنوين مع الكسر؛ والضبط المثبت أليق بما قبله، وهو يتناسب مع قول سيبويه (٤ / ٤٠٩): «وتقول منها فَيْعِلٌ: حيٌّ وشيٌّ وقيٌّ؛ تحذف منها ما تحذف من تصغير "أحْوَى" ...، إلا أنك لا تصرف أُحَيَّ».

(٣) تتمة من نسخة ابن خروف ل ١٥٤ ب؛ ووردت حاشية في طبعة باريس (٢ / ٣٣٨) لا في المتن؛ وهي غير واردة في طبعة بولاق (٢ / ٣٩٣؛ اتباعاً لمتن طبعة باريس)، وتبعها أ. هارون (فيما يبدو).

وأمّا الخليل ـ رحمه الله ـ فكان يقول: عاقبت فَيْعِلٌ فَيْعَلاً[1] فيما الياء والواو فيه عينٌ؛ واختُصّت به كما عاقبت فُعَلَةٌ للجمع[2] فَعَلةً[3] فيما الياء والواو فيه لامٌ»[4].

وهذا الموضع هو الموضع الوحيد في كتاب سيبويه الذي صرح فيه باسم الكوفيين في غير إيراد القراءات[5]؛ وقد استوقف هذا التصريح ابن خروف فجعله يكتب تعليقة على حاشية نسخته نصها: «ذكر الكوفيين»[6]؛ وكأنه يستغرب من سيبويه فعله هذا.

وهذا النص صريح وقاطع بنسبة القول للكوفيين؛ ومن جهة أخرى فهذا النص يطرح أربعة تساؤلات:

الأول: من هم هؤلاء الكوفيون؟

والثاني: هل هناك أقوال كوفية حكاها سيبويه في كتابه؛ ولمَ يصرح بنسبتها للكوفيين؟

والثالث: لمَ صرّح سيبويه باسمهم هنا، وأبهمه عند إيراد الأقوال في الباب المعقود لهذه المسألة؟

(١) في الأصل وباريس وبولاق: «عاقبت فَيْعَلٌ فَيْعِلاً»، والنص في نسخة ابن خروف هكذا: «عاقبت فَيْعَلاً»؛ وهو الصواب؛ وعليه يُعكس الضبط الذي وضعه أ. هارون؛ ومستندي أربعة أدلة: دلالة المعنى، ونص سيبويه السابق عليها، وتنظيره الآتي، ونص ابن جني عليه في المنصف ٢ / ١٦.

(٢) في نسخة ابن خروف: «للجميع».

(٣) في الأصل: «كما عاقبت فُعْلَةً للجمع فَعْلَةً»، وكذا في طبعة بولاق؛ وهو خطأ في الضبط، والتصويب من نسخة ابن خروف، وهي على الصواب في طبعة باريس؛ وقد نص عليه ابن جني في المنصف (٢ / ١٦)؛ ومثالها: كَتَبَة، ولا معنى لـ "فَعْلَة" هنا.

(٤) الكتاب ٤ / ٤٠٨ و٤٠٩.

(٥) ينظر: سيبويه إمام النحاة ص ١٠٠، و١٠٢، وينظر: فهارس كتاب سيبويه ص ٨٨٧.

(٦) الكتاب نسخة ابن خروف ل ١٥٤ ب.

والرابع: لم لَم ينص العلماء الذين شرحوا كتاب سيبويه وغيرهم من المعنيين بسيبويه على أن المبهم في هذا النص هم: الكوفيون؛ وأن سيبويه قد نقل عنهم في كتابه؟

وأمّا جواب الأول؛ فمصادر التراجم(١) تذكر أن الرؤاسي هو الكوفي الذي يعنيه سيبويه بقوله: "وقال الكوفي"؛ وقد سلّمه جماهير الباحثين المعاصرين(٢)؛ بل عدّ بعض الباحثين اعتماداً على هذه المقولة الرؤاسي ممن روى عنهم سيبويه(٣)!.

وعند عرض هذا القول على محك البحث وتحت النظر العلمي؛ فإن البحث يقرر أنه لم يقف على جملة: «وقال الكوفي »في كتاب سيبويه؛ وهو ما قرره الأستاذ: علي النجدي ناصف بأسلوب لا يخلو من نقد خفي؛ حيث يقول: «إني لم أر سيبويه يقول ذلك في الكتاب بلفظه ولا معناه، مع أن العبارة ـ كما لا يخفى ـ تدل على تكرار قولها وتعدد مواطن ذكرها؛ فإذا كانت ندّت مرة مني في موطن؛ فلا أدري كيف ندت في سائر المرات والمواطن»(٤).

وتعقيباً على ما تقدم؛ يقرر البحث أنه لا يرى احتمالية أن تكون "وقال غيره" محرفة عن "وقال الكوفي"؛ لكونها احتمالا بعيداً، وليس لها ما يسندها ولو بوجه من الوجوه، والبحث يسجل استغرابه الشديد ممن سلّم بوجود "وقال الكوفي" في كتاب سيبويه من قدامى ومحدثين.

ويقرر البحث أنه وقف على نسبة بعض مبهمات سيبويه للفراء والكسائي،

(١) ينظر: الفهرست ١/ ٢ / ١٩٢، ونور القبس ص ٢٧٩، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٤٨٦، وإنباه الرواة ٤ / ١٠٦ و١٠٧، وبغية الوعاة ١ / ٨٣، وسلمه البغدادي في شرح أبيات المغني ١ / ١٣٢.

(٢) ينظر مثلا: نشأة النحو ص ٣٢، والحلقة المفقودة ص ٤٢١، والوسيط في تاريخ النحو ص ٥٥؛ وغيرها كثير.

(٣) كتاب سيبويه وشروحه ص ٤٠، ومقدمة الكتاب للأستاذ: هارون ١ / ١٤.

(٤) سيبويه إمام النحاة ص ١٠١.

كما تقدم في هذا النص وكما سيأتي في النص الرابع؛ وهو لا يستقيم مع ما هو مسطور في تراجمهم، وما هو معروف في تأريخ هذا العلم.

والبحث يقرر أيضاً أنه وقف على تعيين المبهم في النص الثالث عند المعري؛ وأنه الرؤاسي وهو ما يدل على أن سيبويه نقل رأيه دون تصريح؛ فيكون الرؤاسي أحد المعنيين بقول سيبويه: "الكوفيين".

ويمكن القول: إن نسبة القول للكوفيين تشمل جميع علماء الكوفة الذين عاصرهم سيبويه؛ وهم الذين يمكن التسليم بأن سيبويه نقل عنهم؛ وذلك يشمل: الرؤاسي (ت ١٩٣ هـ ظنّاً)، وعمّه معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٨٧ هـ)، والقاسم ابن معن المسعودي (ت ١٧٥ هـ)؛ وكلهم من شيوخ الكسائي والفراء؛ فيكون المراد بقول سيبويه: "الكوفيين" كُلاً من الرؤاسي ومعاذ الهراء والقاسم بن معن.

ويعضد هذا ما أورده ابن قتيبة(١) نقلا عن الفراء ـ وهو مما تخلو منه المصادر(٢) ـ في مسألة قريبة من مسألة البحث؛ وهي: وزن "قضاة" من نسبته لـ "بعض النحويين" دون تعيينهم أن وزنها عندهم: "فَعَلَةٌ"؛ إلا أنهم خصوا الياء والواو بضم أوله، وهو موافق لمذهب غير الخليل الذي حكاه سيبويه في التغيير؛ وهو ما يدل على أن قائل هذين القولين يسير على نهج تصريفي واحد؛ ورد الفراء عليهم يؤيد أن يكون هذا القول قولا كوفيّاً لقدمائهم، ولكن الفراء لا يوافقهم؛ ولأجل هذا ونحوه كان اعتماد جل المصادر النحوية في نقل آراء الكوفيين على قول الفراء.

واعتماد قول الفراء قولا للكوفيين يظهر بجلاء عند ثعلب؛ وكذا ابن الأنباري كما في نصه السابق، وكذا عند غيرهما ممن نقل أقوال الكوفيين كالسيرافي فمن بعده.

(١) أدب الكاتب ص ٦١٥.

(٢) ينظر مثلا: شرح المفصل ٥ / ٥٤، والممتع ٢ / ٥٠٠ و٥٠١، وشرح الشافية ٢ / ١٧٦، وارتشاف الضرب ١ / ٤٤١، وهمع الهوامع ٦ / ١٠٣.

وأما جواب التساؤل الثاني؛ فهو أنه يظهر من تصريح سيبويه بالكوفيين في نصه السابق أن هناك أقوالا أخرى لهم، ولكن سيبويه لم يصرح بنسبتها لهم، وإنما أدرجها تحت مبهماته؛ ومنها: "وقال غيره"، ومرادفاته.

وهو يؤنس بما استنبطه البحث من أنه قولهم في النص الثاني موافقة ليونس.

وأما جواب التساؤل الثالث؛ فالذي يظهر أن سيبويه لم يجد بُدّاً من الوفاء بذمام العلم في نسبة القول لقائله؛ فصرح باسمهم هنا، مع ما تقدم له من الانتصار لقول شيخه الخليل وتقويته في كلامه عند إيراد القولين.

وأما جواب التساؤل الرابع: فلا أجد ما يمكن القطع به، أو الاعتماد عليه في تعليل هذا السكوت والتجاهل؛ فقد يكون علة ذلك: رغبة دفينة في نفوس هؤلاء العلماء في عدم إعلاء شأن الكوفيين، وجعلهم قرناء للبصريين؛ بحيث ينقل عنهم سيبويه، ويصرِّح برأيهم.

ويُشْكِلُ على هذا التعليل أن ابن الأنباري الكوفي لم ينسب القول إلا للفراء؛ ويمكن الجواب عنه بالتعليل الآتي.

وقد يكون لذلك علة أخرى؛ وهي: عدم وصول أقوال الرؤاسي لهم، وإعراضهم عن البحث في أقوال قدماء الكوفيين انشغالا منهم بأقوال الكسائي والفراء.

وقد يكون علة ذلك هو مجموع الأمرين؛ ويعضده أمران:

١/ تفسير الزجاج لقول سيبويه: "وقال غيره"، وهو تفسير يصرف الذهن عن البحث عن أيِّ قائلٍ لهذا القول؛ وخصوصاً أنه صادر من عَلَمٍ معنيٍّ بكتاب سيبويه.

٢/ ندرة ما في المصادر من أقاويل منسوبة لشيوخ الكسائي والفراء؛ اللذين شاركا في ذلك بعدم التصريح بأقوال شيوخهما؛ كما سبقت الإشارة إليه في مناقشة المبهم في النص الثاني. والله أعلم.

النص الرابع: المتعلق بوزن آية والإعلال فيها(١):

لم يعين المبرد المبهم هنا؛ وذلك حيث يقول: «وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أن غير الخليل ـ ولم يسمِّهم ـ كان يقول: هي فَعْلَة ...، وقول الخليل أحب إلينا»(٢).

ولم يعينه ابن السراج واكتفى بحكاية قول سيبويه: «وقال غيره»(٣)، ولم يعينه السيرافي حيث يقول: «وحكى سيبويه أن غير الخليل يقول: إن(٤) أصل آية: أيّةٌ وأيٌّ، ولكنهم قلبوا الياء واواً وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تكرهان كما تكره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا: الحيوان(٥) ...

وذهب الذي حكى عنه سيبويه ـ وهو أيضاً قول الفراء ـ إلى أن وزنه(٦): فَعْلَةٌ، وأنهم استثقلوا اجتماع ياءين؛ فقلبوا إحداهما ألفاً»(٧).

ولم يعينه الفارسي في التعليقة؛ وذلك حيث يقول: «على غير قول الخليل»(٨)، ولم يعينه ابن جني حيث يقول: «وأجاز غير الخليل في آية»(٩)، ويقول: «وقال سيبويه في آية وثاية: "وقال غيره" يعني: غير الخليل ...»(١٠)، ويقول: «في غير قول الخليل»(١١).

(١) ينظر: ظاهر قول سيبويه؛ مجلة الدراسات اللغوية (مج ١٤ ع ١) ص ٥٨ – ٦٩.
(٢) المقتضب ١ / ١٥١.
(٣) الأصول ٣ / ٢٤٩.
(٤) في الأصل: «أن».
(٥) في الأصل: «الجيران»؛ تحريف.
(٦) كذا، والصواب: "وزنها"؛ لأن الضمير يعود إلى "آية".
(٧) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣١٧ و٣١٨.
(٨) التعليقة ٥ / ١٠٧.
(٩) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٣.
(١٠) سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٦٩.
(١١) المنصف ٢ / ١٧١.

ولم يعينه أبو حيان قائلا: «وقال غيره يعني: غير الخليل»(١).

ونسبه الرماني لـ«بعض النحويين»(٢)، ونسبه الرضي قائلا: «وقال الفراء وجماعة من المتقدمين»(٣)؛ ولكنه لم يحدد مدى تقدمهم الزمني، ولم يسمهم؛ وهو يشير إلى نقل سيبويه.

وأجود من عبارة الرضي؛ قول المعري: «وقد حكاه سيبويه عن قوم من النحويين لم يسمهم، ولا شك أن الفراء تبعهم في ذلك»(٤).

وقد استحسن سيبويه قول غير الخليل بقوله: «وهذا قولٌ»؛ ونسب بعض العلماء لسيبويه القول المقابل لقول الخليل؛ ومنهم:

١/ الفارسي في الحجة(٥)؛ وخالفه الباقولي(٦).

٢/ عبد القاهر الجرجاني(٧).

٣/ مكي بن أبي طالب القيسي في الكشف(٨)؛ وأما في الهداية فقد نص على أنها عند سيبويه: «فَعَلَةٌ»(٩)!.

٤/ ابن بري(١٠).

٥/ العكبري(١١).

(١) التذييل والتكميل ج ١٠ / ٢ / ل ١٣٠ ب.

(٢) شرح الرماني ج ٥ / ٢٤٢؛ نقلا عن التعليقة ٥ / ١٠٧.

(٣) شرح الشافية ٣ / ١١٨.

(٤) رسالة الملائكة ص ١٠٥.

(٥) الحجة للقراء السبعة ١ / ٨٥، و٣ / ٨١.

(٦) الاستدراك ص ٣٣؛ وقد توقف محققه في الترجيح بناء على تفسير الزجاج لـ: "وقال غيره"!.

(٧) المقتصد شرح التكملة ٢ / ٨٧٣.

(٨) الكشف ١ / ٣٥٧

(٩) الهداية ١ / ٢٩٠؛ وفيه: «فعْلة» تطبيع؛ لأنه نص على تحرك الياء.

(١٠) التنبيه والإيضاح ٦ / ٢٣. وينظر: لسان العرب ١٤ / ٦٣ (أيا).

(١١) اللباب ٢ / ٤٢٢.

٦ / القرطبي[١].

٧ / الشاطبي[٢].

وقال ابن عقيل: «وقد نُسب لسيبويه»[٣]، وقال البغدادي: «قاله الفراء، وعُزي لسيبويه»[٤].

وفي بعض المصادر نسبة ذلك لظاهر قول سيبويه[٥].

ووقع في بعض المصادر أنه قول الفراء؛ وأن سيبويه ذكره بعد ذكر مذهب الخليل[٦]!.

وأغرب ما وقف عليه البحث هو قول الهسكوري: «وقال غيره: يعني الفراء»[٧]؛ وهو تفسير غريب، وقول بعيد.

ووقع في المنصف: «إنه أحد قولي الخليل فيها»[٨]!.

وأما ما يتعلق بتعيين المبهم هنا؛ فالبحث لا يسلم كونه الفراء أو سيبويه، كما ورد في بعض المصادر المتقدمة؛ بل الصحيح في مذهب سيبويه هنا موافقة شيخه الخليل[٩]؛ بدلالة التبويب، وانتصاره لقول شيخه الخليل في آخر كلامه[١٠]، وأما ما ورد في بعض المصادر من نسبته لسيبويه فهو إما تأثر بالفارسي أو تأثر بالتفسير المنقول عن الزجاج في تفسير "وقال غيره".

(١) الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٠٨

(٢) المقاصد الشافية ٩ / ٢٢٤.

(٣) المساعد ٤ / ١٦٨.

(٤) خزانة الأدب ٦ / ٥١٧.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ج ١٠ / ٢ / ل ١٣٠ ب، وارتشاف الضرب ١ / ٣٠١، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي ٢ / ١٠٢٠.

(٦) ينظر: المساعد ٤ / ١٦٨، وشفاء العليل ٣ / ١١٠٠.

(٧) شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣ / ٧٣٢؛ وينظر: تعليق محققه.

(٨) المنصف ١ / ٢٠٣؛ هل الخليل سبق قلم، والمراد سيبويه ؟.

(٩) ظاهر قول سيبويه؛ مجلة الدراسات اللغوية (مج ١٤ ع ١) ص ٦٣ – ٦٩.

(١٠) الكتاب ٤ / ٣٩٩.

وأما عن تعيين المبهم فإنه يترجح أنه الرؤاسي، وسبب الترجيح هو ما نقل عن الرؤاسي من اهتمامه بالتصريف، واشتهار آراء له فيه؛ وأنه على ما قيل الكوفي الذي ينقل عنه سيبويه؛ وذلك عطفاً على ما سبق بيانه ومناقشته في النص الثالث.

وأما نسبته للفراء فلا يخفى أنه لا يمكن القبول بنقل سيبويه عن الفراء، ولكن الذي يمكن القبول به هو أن يكون هذا القول للرؤاسي، وتبعه الفراء في قوله دون نسبته له، ونسبته بعض المصادر للفراء لشهرته، وهو قرينة تؤيد أن المبهم هو الرؤاسي.

وختاماً: فالبحث يستشف من أسلوب سيبويه وطريقة عرضه الخلاف، وانتصاره لقول شيخه الخليل في آخر كلامه، وإطباق جل المصادر البصرية على عدم التنصيص على صاحب هذا القول كل ذلك يقطع أن قائله ليس بصريّاً، بل يستنبط منه أنه مذهب للرؤاسي؛ ولكنه نسب في المصادر لتلميذه الفراء.

النص الخامس: المتعلق بعلة الحذف في استحيت.

لم يعين السيرافي المبهم قائلا: «والقول الثاني: أن استحيت أصله: استحييت؛ فاستثقلوا اجتماع يائين فألقوا الأولى منهما تخفيفاً، وألقوا حركتها على الحاء، وألزموها هذا الحذف تخفيفاً في لغة تميم كما ألزمت العرب يرى وأرى ونرى وترى تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على الراء؛ والأصل: يرأى، وممن ذهب إلى هذا القول أيضاً[1]: أبو عثمان المازني»[2]، وكذا لم يعين الفارسي المبهم قائلا: «"وقال غيره" يعني: غير الخليل»[3]، وكذا فعل الرضي قائلا: «وقال غيره واختاره المازني»[4]؛ وكذا فعل أبو حيان قائلا: «وحكى س عن غير الخليل»[5].

(١) كذا؛ ولم يسبق له أن نص على قائل لهذا القول. وينظر: شرح المفصل ١٠ / ١١٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣١٩.

(٣) البغداديات ص ٢٢٧.

(٤) شرح الشافية ٣ / ١١٩.

(٥) التذييل والتكميل ج ١٠ / ٢ / ل ١٥٣ ب.

وعينه النحاس بأنه سيبويه حيث يقول: «قال الخليل: أسكنت الياء الأولى كما سكنت في باع وسكنت الثانية، لأنها لام الفعل، قال سيبويه: وقال غيره: لما كثر وكانتا ياءين حذفوها؛ وألقوا حركتها على الحاء ...

والقول الآخر هو قول سيبويه؛ سمعت أبا إسحاق يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: "وقال غيره"؛ فإنما يعني نفسه، ولا يسمِّي نفسه بعد الخليل إجلالا منه له»(١).

ونسب الجوهري(٢) رأي الخليل لسيبويه ونسب لأبي عثمان المازني مخالفته، وتعقبه ابن بري(٣) بأن قول المازني موافق لقول سيبويه بالحذف تخفيفا لاجتماع اليائين(٤)، وأن ما نسبه الجوهري لسيبويه هو قول الخليل.

ويستفاد من كلام ابن بري أن المبهم في النص الخامس هو سيبويه؛ فيكون ابن بري موافقاً لرأي النحاس الذي تبع فيه تفسير شيخه الزجاج؛ وهو كذلك متوافق مع ما نسبه ابن بري لسيبويه في النص الرابع.

والبحث يقرر أن تفسير الزجاج لـ "وقال غيره"؛ لا يمكن جعله قاعدة مطردة في كل موضع؛ لأنه إن سُلِّم في النص الأول فهو لا يُسلّم في النص الثاني، ولا يمكن قبوله في النص الثالث من نصوص سيبويه في هذا البحث لما نص عليه سيبويه من أنه قول الكوفيين؛ وكذا في النصين الرابع والخامس لقول سيبويه في آخرهما: «وقول الخليل ـ رحمه الله ـ يقوِّيه أوّل وآءَةٌ ويومٌ، ونحو هذا»، مما لا يستقيم معه بحال أن يكون المبهم هو سيبويه.

(١) إعراب القرآن ١ / ٢٠٣.

(٢) الصحاح ٦ / ٢٣٢٤ (حيا). وينظر: الأصول ٣ / ٢٥٠.

(٣) التنبيه والإيضاح ٦ / ٥٦ و٥٧؛ والنص في لسان العرب ١٤ / ٢١١ (حيا)، وتاج العروس ٣٧ / ٥١٢ و٥١٣ (حيي).

(٤) ينظر: المنصف ٢ / ٢٠٤ و٢٠٥.

وأمّا تعليل الزجاج لتفسيره هذا؛ فهو على طرافته بعيد كل البعد عن أسلوب سيبويه العلمي الصِّرف في تعاطيه مع مسائل كتابه، وفي الحوارات والنقاشات التي أجراها مع شيخيه: الخليل ويونس؛ اللذين أكثر النقل عنهما، ومناقشة آرائهما.

ولتبيين ذلك أقول: إن سيبويه مع إجلاله لشيخه الخليل لم يتوان عن وصف رأي للخليل بأوصاف أقل ما يقال عنها: إنها في غاية القسوة؛ وذلك حيث يقول: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنه يجوز أن يقول الرجلُ: هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ إذا أردتَ أن تشبِّهه[1] بأخى زيد؛ وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ فى موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلتَ: هذا قصيرٌ الطويلُ؛ تريد: مثلُ الطويلِ»[2].

وسيبويه يصدح بمعارضة شيخه الخليل؛ حيث يقول: «وهذا قولُ الخليل رحمه الله؛ ولا نُرَى هذا والأوَّلَ إلاّ سَواءً»[3].

وهو أيضاً لا يقوِّي قول الخليل في قوله: «ولا يقوى قول الخليل في "أمس"»[4]؛ بل ويرى قول الخليل بعيداً؛ حيث يقول: «وتفسير الخليل ـ رحمه الله ـ ذلك الأول بعيد؛ إنما يجوز في شعر أو في اضطرار»[5].

وفيما تقدم دليل واضح على أن سيبويه وإن كان يجل الخليل ويقدِّره فهو لا يتردد في الرد على آرائه، فمن باب أولى أن لا يتوانى عن التصريح باسمه في معرض نسبة القول المخالف لقول الخليل.

ولا أظن بعد هذا ما يعضد تعليل الزجاج؛ وهو ما يدل على أن تفسيره غير

(١) في الأصل: «تشبَّهه».
(٢) الكتاب ١/ ٣٦١.
(٣) الكتاب ١/ ٤٣٧.
(٤) الكتاب ٢/ ١٦٤.
(٥) الكتاب ٢/ ٤٠١.

مسلّم في كل موضع؛ وذلك أن الحكم يدور مع علته، وقد تبين فساد العلة؛ فينبني على ذلك فساد الحكم.

ومما يدل على ذلك هنا: أنه ليس لسيبويه ذكر في بعض المصادر في هذه المسألة، وإنما الخلاف بين الخليل والمازني(١).

ومن طريف ما وقف عليه البحث قول الهسكوري: «ووقع في الكتاب: "وقال غيره: ولّما كثر في كلامهم"؛ إن كانت زيادة في الكتاب فيُعنى به المازني، وإن كان من كلام الإمام فرأيت بعض المفسرين يعني به سيبويه نفسه»(٢).

والاحتمال الأول الذي قال به الهسكوري ـ وهو الزيادة (الإقحام) ـ غير صحيح دون شك ولا ريب، ولم أقف على من قال به غيره، وسببه أنه قد سبق له أن نسب هذا القول للمازني(٣)، وأما الاحتمال الثاني فهو تفسير النحاس نقلا عن شيخه الزجاج كما سبق.

وممّا يسجّل على تفسير الزجاج: أنه لم يصرح به في كتابه: معاني القرآن وإعرابه، وأنه لا أثر لهذا القول عند تلامذة الزجاج البغداديين كالفارسي، وأنه لا أثر له عند من ينقل من البغداديين عن الزجاج كالسيرافي؛ فهل خص الزجاج تلميذه المصري أبا جعفر النحاس بهذا التفسير؟ لا يجد البحث إلا أن يشير إلى احتمالية ذلك بحسب ما وقف عليه(٤).

ومما يسجل على أبي جعفر النحاس ـ راوي هذا التفسير ومتبنيه ـ أنه لم يصرح به في كتابه: إعراب القرآن إلا في هذا الموضع اليتيم.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣١٩، والمنصف ٢ / ٢٠٤ و٢٠٥، وشرح المفصل ١٠ / ١١٧، والممتع ٢ / ٥٨٥، وشرح الشافية ٣ / ١١٩، والتذييل والتكميل ج ١٠ / ٢ / ل ١٥٣ ب – ١٥٤ ب، وتمهيد القواعد ١٠ / ٥٢١٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣ / ٧٣٦ و٧٣٧؛ ولم يتعقب محققه هذه الدعوى!.

(٣) شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣ / ٧٣٥؛ وينظر تعليق محققه.

(٤) ينظر مثال لتخصيص الشيخ لتلميذ من تلامذته بشيء من العلم: الصاحبي ص ١٠٠.

وأمّا تحقيق مذهب سيبويه في علة الحذف من "استحيت"؛ فالذي يدل عليه كلام سيبويه هو موافقته لشيخه الخليل بدلالة التبويب وتقويته لقول الخليل في آخر كلامه؛ وقد نص المعري(١) على توافق قول سيبويه والخليل في تعليل الحذف في "استحيت".

ووقع عند ابن السراج(٢) ـ وتبعه الجوهري(٣) ـ نسبة قول الخليل لسيبويه؛ وهو يقوِّي ما استنبطه البحث من موافقة سيبويه لشيخه الخليل.

ومن الغريب نسبة أبي حيان(٤) لسيبويه موافقة الخليل وموافقة أبي عثمان؛ ويظهر تأثره بتفسير النحاس الذي نقله عن الزجاج، والصواب هو ما تقدم من موافقة سيبويه لشيخه الخليل.

وأما في تعيين المبهم فأقول: إن النص الخامس مرتبط تماماً بالنص الرابع، وهو من تتمة الباب عند سيبويه؛ ولذا فإن البحث اعتماداً على الترجيح في النص الرابع يرجح في النص الخامس أن المبهم هنا هو: الرؤاسي.

سادساً: موازنة بين تعيين المبهم في نصوص الكتاب بالنظر إلى أسلوب سيبويه:

عند النظر في أسلوب سيبويه في تعقيبه على ما أورده من خلاف في النصوص محل البحث؛ واختياره من تلك الأقوال، وترجيحه ومقارنته بينها، وتعضيده وانتصاره لبعضها، المتمثل في قوله(٥) في النص الأول: «ولو كانت على ما يقول الخليل ـ رحمه الله ـ لما قلت: أمّا زيداً فلن أضربَ؛ لأنّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ؛ فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له».

(١) رسالة الغفران ص ٢١٧.

(٢) الأصول ٣ / ٢٥٠.

(٣) الصحاح ٦ / ٢٣٢٤ (حيا).

(٤) التذييل والتكميل ج ١٠ / ٢ / ل ١٥٤ أ.

(٥) سبق التوثيق للنصوص، وبيان اختلافات النسخ.

وقوله في النص الثاني: «وكلا الوجهين صوابٌ ومذهبٌ».

وقوله في النص الثالث: «وقول الخليل ـ رحمه الله ـ أعجب إليّ؛ لأنّه قد جاء في المعتلِّ بناءٌ لم يجئْ في غيره؛ ولأنّهم قالوا: هَيَّبَانٌ وتَيَّحَانٌ فلم يكسِروا ...، ووجدتَ بناء في المعتلِّ لم يكن في غيره، ولا تحمله على الشاذِّ الذي لا يطّرد، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون فَيْعِلاً».

وقوله بعده: «فهذه تقوية لأن يُحمل سيِّدٌ على فَيْعِلٍ؛ إذ كانت الكسرة مطردة كثيرة، وبنات الياء فيما ذكرت لك وبنات الواو سواء»(١).

وقوله في ختام النصين الرابع والخامس: «وقول الخليل ـ رحمه الله ـ يقوِّيه أوّل وآءَةٌ ويومٌ، ونحو هذا؛ لأنّها قد جاءت على أشياء لم تستعمل. والآخر قولٌ».

يظهر جليّاً التباين في أسلوب سيبويه مع القول المنسوب لغير الخليل في النص الأول عنه في غيره من النصوص الواردة من حيث ترجيحه والاحتجاج له.

وهو قرينةٌ لما استنبطه البحث ورجحه من أن المبهم فيه هو: جميع النحويين الذين أخذ عنهم سيبويه، ونقل أقوالهم غير الخليل.

ويظهر جليّاً أيضاً تغاير أسلوب سيبويه في تعاطيه مع القول المنسوب لغير الخليل في النصين الثاني والثالث؛ فهو في النص الثاني يصوب القولين ويستحسنهما، وفي النص الثالث يقوِّي قول الخليل وينتصر له، وهو ما فعله في النصين الرابع والخامس.

وهو قرينة تدلُّ على أن هذا المبهم في النص الثاني يختلف عنه في النصوص اللاحقة له؛ وهو يؤيد ما استنبطه البحث ورجحه في تعيين المبهم في هذه النصوص.

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٦.

سابعاً: مما يتعلق بـ "وقال غيره" : "ومن خالفه" ؛ بعد قول الخليل.

ورد في كتاب سيبويه: "ومن خالفه" في موضع يتيم بعد قول الخليل؛ ففيه: «وهذا قياس قول الخليل، ومن خالفه رد الحرف الذي يليه»(١).

وهذا النص يطرح سؤالا هو: من هذا المبهم ؟

ولكن قبل الإجابة يجب أن يعلم أن الرد مذهب الأخفش والمازني؛ وليس مذهب سيبويه(٢).

والذي يترجح أن جملة: «ومن خالفه رد الحرف الذي يليه»؛ جملة مقحمة على كتاب سيبويه؛ بدلالة ورود بعض مدلولها مقحماً في أول الكلام عن هذه المسألة؛ فقد وقع في الكتاب: «وقال بعضهم: إذا سميت بالباء من ضَرَبَ قلت: رَبٌ فأرد العين»(٣).

والذي يظهر بعد طول تأمل أن الذي علّق هاتين التعليقتين هو المبرد؛ لأن أسانيد النسخ المشهورة تلتقي عنده؛ ولأنه نص على الخلاف في هذه المسألة(٤)؛ بل إنه ذكرها في مسائل الغلط(٥)، وعند مطابقة نص كلام المبرد مع التعليقة الأولى ـ "قال بعضهم ..." ـ يظهر التطابق الواضح، والتعليقة الثانية ـ "ومن خالفه ..." ـ هي تلخيص موجز لأقوال مخالفي الخليل. والله أعلم.

وبناء عليه؛ فجملة «ومن خالفه رد الحرف الذي يليه »مقحمة؛ وذلك من وجهين:

(١) الكتاب ٣ / ٣٢٦، وطبع بولاق ٢ / ٦٤، وطبع باريس ٢ / ٥٩.

(٢) ينظر: المقتضب ١ / ٣٣ و٣٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥٤، والانتصار ص ٢٠٨، وشرح كتاب سيبويه ٤ / ٨١ – ٨٤، والنكت ٢ / ٨٩٧، وتنقيح الألباب ص ٤٠٠، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٩٩.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٢١؛ مع الحاشية ٥.

(٤) المقتضب ١ / ٣٣ و٣٤.

(٥) ينظر: الانتصار ص ٢٠٧.

١ / نصوص سيبويه.

فلم يسبق لسيبويه أن عرض خلافاً فيها؛ ويعضده أن سيبويه قاس المسألة قياساً على قول الخليل فيما تقدم؛ وهو فيما تقدم لم يذكر خلافاً أو مخالفاً إلا ما ورد في الجملة المقحمة الأولى بطولها؛ وهي دخيلة على النص.

ومما يقوِّي هذا الظن ويجعله راجحاً أن هذه المسألة من استنباطات الخليل؛ وهو ما يستحيل معه أن يكون هناك قول لنحوي قبل الخليل لينقل سيبويه عنه قائلا: «وقال بعضهم»، كما أنه لا يمكن تفسير "بعضهم" هنا بأنه سيبويه؛ لنص سيبويه على مذهبه في آخر كلامه على هذا الباب؛ فمذهبه موافق لمذهب الخليل(١).

٢ / النص على الإقحام.

نص ابن خروف على أن هذه الجملة ليست من كلام سيبويه؛ حيث يقول: «وقوله: ومن خالفه رد الحرف الذي يليه؛ ليس من كلامه»(٢).

ويقول ابن خروف عن إقحام ما يدل على إيراد سيبويه خلافاً فيما سبق في أول الكلام عن هذه المسألة ـ والتي تخلو طبعات الكتاب الثلاث من جزء منه؛ وتبقي جزءاً؛ وهو غريب جداً ـ: «ومن قوله: و"قال بعضهم" الأول إلى قوله: "وهذا خلاف قول سيبويه"؛ ليس من كلامه»(٣).

وقد كتب محقق تنقيح الألباب حاشية نصها: «لم يرد في نص الكتاب ما أشار إليه سوى "وقال بعضهم إذا سميت بالباء من ضرب قلت: رَب فأرد العين"»، وأحال على طبعة بولاق وعلى دراسته لتنقيح الألباب؛ التي سبق له فيها التعليق على هذه الجزئية حيث نص على إبقاء الأستاذ: هارون جزءاً من هذه الحاشية(٤).

(١) ينظر: تنقيح الألباب ص ٤٠٠.

(٢) تنقيح الألباب ص ٤٠٥.

(٣) تنقيح الألباب ص ٣٩٩.

(٤) تنقيح الألباب ص ١٠٨ مع الحاشية ٤.

وقد نص بعض الباحثين على أن ابن خروف صرح بزيادة "ومن خالفه رد الحرف الذي يليه"، وعلق بقوله: «وقد ورد النص في متن الكتاب بالطبعتين، دون إشارة إلى زيادته»(١)؛ وفات الباحث الفاضل أن ينص على تصريح ابن خروف بإقحام نص يتعلق بهذه الجملة عند الكلام عن هذه المسألة في الباب نفسه!، وقد سبق بيانه.

وتعليقاً على ما كتبه الباحثان الفاضلان أقول (وبالله التوفيق): إن أول من أبقى "وقال بعضهم: إذا سميت بالباء من ضَرَبَ قلت: رَبٌ فأرد العين" في المتن؛ وجعل بقية التعليقة المقحمة في الحاشية هو: "هرتويغ درنبرغ" محقق طبعة باريس، وتبعته طبعة بولاق في المتن؛ ولم تذكر فيها بقية هذه التعليقة، ثم الأستاذ هارون الذي أثبت في المتن ما ثبت في باريس وبولاق؛ ثم نبه على بقية التعليقة المقحمة في الحاشية نقلا عن النسختين أ و ب.

وأضيف أن نسخة ابن خروف من كتاب سيبويه(٢) في أول الموضعين المتكلم عنهما سابقاً ـ وقال بعضهم ... ـ فيها علامة على نهاية التعليقة المقحمة على نص سيبويه ـ وهي قوله: "رجع" ـ؛ ولكن ليس في النسخة تحديد البداية، وأما الموضع الثاني فليس فيه علامة واضحة؛ وهو ما حدا بابن خروف في شرحه أن ينص على بداية ونهاية كل من هاتين التعليقتين المُلْبِسَتين والمُقْحَمتين على نص سيبويه.

وقد كان هذا الصنيع من ابن خروف ناتجاً ـ فيما يظهر ـ من اطلاعه على نسخ أخرى عند كتابته لشرحه؛ في حين أنه لم يقابل نسخته "الرباحية" من الكتاب إلا على «نسخة عتيقة شرقية؛ وكان عليها خط أبي علي الفارسي، وكانت منقولة من كتاب أبي بكر بن السراج»(٣)، وهذا أيضاً تعليل عدم وجود بعض اختلافات النسخ في حواشي هذه النسخة. والله أعلم.

(١) نظرات في كتاب سيبويه (مجلة التراث العربي ع ٨٣ / ٨٤) ص ٢٩٣ و٢٩٤.

(٢) ل ٦٥ / ب و٦٦ / أ.

(٣) الكتاب نسخة ابن خروف ل ١٦٥ أ.

الخاتمة:

عرض هذا البحث لتعيين المبهم في قول سيبويه: "وقال غيره" ومرادفاته؛ وهي قضية من أهم قضايا كتاب سيبويه التي لم تسلط عليها الأضواء، ولم تحظ بالعناية؛ وهذا البحث يحاول جاهداً أن يُسهم في الكشف عن شيء من مبهمات كتاب سيبويه.

وقد تناول البحث بإيجاز تعريفاً بالمبهم والمبهمات، وعرضاً موجزاً لمبهمات سيبويه بين الكشف والتعيين والإغضاء وعدم التبيين.

ثم تحدث عن أنواع ومواضع "وقال غيره" و"وأما غيره" في كتاب سيبويه، ثم انتقل إلى إيراد نصوص سيبويه؛ مع بيان شيء من اختلاف النسخ في مواضع: "وقال غيره"، و"وقد قال غيره"، و"وأما غيره"، و"وغيره"؛ بعد حكاية قول الخليل، ثم عرض بالتفصيل ما قيل في بيان المبهم مع المناقشة والترجيح.

وعقد البحث موازنة بين تعيين المبهم في نصوص الكتاب بالنظر إلى أسلوب سيبويه، ثم كان آخر نقاط البحث التي طرقها: "ومن خالفه" بعد قول الخليل؛ لتعلقها بـ "وقال غيره".

نتائج البحث: توصل البحث إلى جملة من النتائج؛ وقد كان من أهمها:

١- عرّف البحث المبهم في كتاب سيبويه بأنه: النحويُّ أو غيره شخصاً أو جماعة الذي نسب له سيبويه قولا، ولم يُعيِّنه أو يُسمِّه.

٢- عرض البحث لسبعة أنواع من مبهمات سيبويه تناولها العلماء بالتبيين.

٣- أورد البحث ثلاثة عشر نوعاً من مبهمات سيبويه لم يعرض العلماء لتبيينها.

٤- خلص البحث إلى أن المبهم في النص الأول: المتعلق بـ "لن" بين البساطة والتركيب؛ هو: جميع النحويين الذين روى عنهم سيبويه.

٥- يرجح البحث أن المبهم في النص الثاني: المتعلق بتعيين المزيد من الحرفين المكررين في: سُلّم ونحوه؛ هو: يونس والكوفيون.

٦- خلص البحث إلى أن المبهم في النص الثالث: المتعلق بوزن سيِّد ونحوه، وما فيه من إعلال؛ هم: الكوفيون بنص سيبويه؛ والرؤاسي أحد هؤلاء الكوفيين.

٧- تولى البحث الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بتعيين المبهم في النص الثالث.

٨- يظهر من تصريح سيبويه بالكوفيين في نصه الوحيد في التصريف أن هناك أقوالا أخرى لهم، ولكن سيبويه لم يصرح بنسبتها لهم، وإنما أدرجها تحت مبهماته؛ ومنها: "وقال غيره"، ومرادفاته.

٩- خلص البحث إلى أن المبهم في النصين الرابع: المتعلق بوزن آية والإعلال فيها، والنص الخامس: المتعلق بعلة الحذف في "استحيت"؛ هو: الرؤاسي.

١٠- لم يوافق البحث ما ذهب إليه بعض النحويين من أن قول سيبويه في آية يخالف قول الخليل؛ مما قد يفهم منه أنه المبهم.

١١- خلص البحث إلى أن تفسير الزجاج ومن تابعه لـ "وقال غيره" بأنه سيبويه؛ لا يمكن جعله قاعدة مطردة في كل موضع؛ لأنه إن سُلِّم في النص الأول فهو لا يسلّم في النص الثاني، ولا يمكن قبوله في النص الثالث من نصوص سيبويه في هذا البحث، وكذا في النصين الرابع والخامس.

١٢- يسجل البحث أن بعض النحويين لم يسم المبهم في كتاب؛ وسماه في كتاب آخر.

١٣- استظهر البحث من أسلوب سيبويه ما يدل على ما رجحه في تعيين المبهم.

والحمد لله ما تعاقب الليل والنهار، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وآله وصحبه الأطهار.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لليمني، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب ومكتبة النهضة – بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: للسيرافي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط ١، دار الاعتصام، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
- أدب الكاتب: لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، ط ٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
- الاستدراك على أبي علي في الحجة: للباقولي، تحقيق: د.محمد أحمد الدالي، ط ١، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي – الكويت، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
- أسرار العربية: للأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. مصورة.
- الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن: للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط ٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
- الإغفال: للفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر إبراهيم، المجمع الثقافي – أبو ظبي، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السيد، تحقيق: مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٩٩٦م.

– أمالي ابن الشجري: لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، مطبعة المدني، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٨م.
– إنباه الرواة عن أنباه النحاة: للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي – القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
– الانتصار لسيبويه على المبرد: لابن ولاد، تحقيق: د. زهير سلطان، ط ١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: للأنباري، ومعه كتاب: «الانتصاف من الانصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت وصيدا، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
– الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط ٢، دار العلوم، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
– البحر المحيط = تفسير البحر المحيط.
– البغداديات = المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.
– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤م.
– البيان في شرح اللمع لابن جني: للكوفي، تحقيق: د. علاء الدين حمويه، ط ١، دار عمار – عمان، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.
– تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م.
– التبيان في إعراب القرآن: للعكبري، تحقيق: علي البجاوي، طبع عيسى البابي الحلبي.

– تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط ٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م.
– تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للسيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط ٢، مكتبة الكوثر– الرياض، ١٤١٥ هـ.
– تذكرة النحاة: لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط ١، مطبعة الرسالة – بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.
– التذييل والتكميل: لأبي حيان، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م.
– التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، مطبعة الأمانة – القاهرة، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.
– تفسير البحر المحيط: لأبي حيان، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
– التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ العراقي، ط ٣، دار الحديث – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.
– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، ط ١، دار السلام – القاهرة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
– التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ١٩٨٠م.
– تنقيح الألباب = شرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.

– الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: للقرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، ط ١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.

– الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

– الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط ١، دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤٠٧ هـ.

– الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: للدكتور: عبد العال سالم مكرم، ط ٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

– الخاطريات (الجزء الثاني): لابن جني، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: سعيد ابن محمد القرني، جامعة أم القرى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: للبغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م .

– الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٣، عالم الكتب – بيروت ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

– دقائق التصريف: للمؤدِّب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ١، دار البشائر– دمشق، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

– رسالة الغفران: للمعري، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ط ٩، دار المعارف – القاهرة.

– رسالة الملائكة: للمعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر – بيروت، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

– الزاهر في معاني كلمات الناس: لابن الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.
– سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ٢، دار القلم – دمشق، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
– سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، ط ٢، عالم الكتب – القاهرة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
– شرح أبيات مغني اللبيب: للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٨م.
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الكتاب العربي – لبنان، ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥م.
– شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: للمرادي، تحقيق: د. ناصر حسين علي، ط ١، دار سعد – دمشق، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨م.
– شرح الجمل لابن بابشاذ = شرح كتاب الجمل للزجاجي.
– شرح الرضي على الكافية: للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق – بيروت، من منشورات جامعة بنغازي. مصورة.
– شرح الرماني = نقل عن التعليقة.
– شرح الشافية = شرح شافية ابن الحاجب.
– شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
– شرح القصائد التسع المشهورات: للنحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة – بغداد، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.
– شرح الكافية = شرح الرضي على الكافية.

– شرح كتاب الجمل للزجاجي: لابن بابشاذ، تحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه – جامعة بغداد، ٢٠٠٣ م.
– شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.
– شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير): للهسكوري (صالح بن محمد)، تحقيق: خالد بن محمد التويجري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، لعام ١٤٢٣ / ١٤٢٤ هـ.
– شرح كتاب سيبويه المسمى: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»: لابن خروف، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، ط ١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي – طرابلس، ١٤٢٥هـ.
– شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب – بيروت ومكتبة المتنبي – القاهرة.
– شرح المقدمة الجزولية الكبير: للشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط ٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م.
– شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، المكتبة العربية – حلب، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.
– شفاء العليل في إيضاح التسهيل: للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط ١، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
– الصاحبي: لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة، ١٩٧٧م.
– الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٩٠م.

– ظاهر قول سيبويه: د. بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري، مجلة الدراسات اللغوية – الرياض، المجلد ١٤، العدد الأول، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.
– فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: محمد عبد الخالق عضيمة، ط ١، مطبعة السعادة، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
– الفهرست: للنديم، قابله على أصوله: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان – لندن، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
– الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
– الكتاب (نسخة ابن خروف)، المكتبة الوطنية بباريس، برقم: ARABE 6499.
– الكتاب: طبع بولاق، ١٣١٦هـ.
– الكتاب: تحقيق: هرتيوغ درنبرغ، المطبع العامي – باريس، ١٨٨١م.
– كتاب سيبويه وشروحه: د. خديجة الحديثي. مصورة.
– الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.
– اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات ود. عبد الإله نبهان، ط ١، دار الفكر – دمشق ودار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م. من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.
– لسان العرب: لابن منظور، دار صادر – بيروت.
– ما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج، تحقيق: د. هدى قراعة، ط ٢، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م.
– المحرر الوجيز في تفسيرالكتاب العزيز: لابن عطية، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، ط ٢، دار الخير– بيروت، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م، من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر.

– المذكر والمؤنث: لابن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة لجنة إحياء التراث – القاهرة، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.
– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد.
– المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيلٍ، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
– معاني القرآن: للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور. مصورة.
– معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
– معجم الأدباء إرشاد الأديب إلى معرفة الأريب: لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٣م.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط ١، دار الفكر – بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
– المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري: قدم له وبوبه: د. علي بو ملحم، ط١، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.
– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، ط ١، جامعة أم القرى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٧م.
– المقتصد في شرح التكملة: للجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله الدويش، ط ١، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
– المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

– الممتع في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.
– المنصف بشرح كتاب التّصريف للمازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.
– نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، ط ٥، دار المنار، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
– نظرات في كتاب سيبويه: د. ماهر عباس جلال، مجلة التراث العربي – دمشق، العدد المزدوج ٨٣ / ٨٤، جمادى الآخرة ١٤٢٢ هـ – سبتمبر، ٢٠٠١م.
– النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، معهد المخطوطات العربية – الكويت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
– نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء: للمرزباني؛ اختصار: الحافظ اليغموري، تحقيق: رودلف زلهايم، نشر: دار فرانتس شتاينر– فيسبادن، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤م.
– الهداية إلى بلوغ النهاية: لمكي، تحقيق: زارة صالح وآخرين، ط ١، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ود. عبد العال سالم مكرم، في الجزء الأول، وانفرد الأخير بتحقيق بقية الأجزاء، ط ٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م. ساعدت جامعة الكويت على نشره.
– الوسيط في تاريخ النحو العربي: د. عبد الكريم محمد الأسعد، ط ١، دار الشواف – الرياض، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.